

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

إعداد الطالبة: ناصر مروى صفاء

بعنوان :

أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة ورقلة خلال الفترة (2008-
2016)

تاريخ المناقشة: 2018/05/22

أمام اللجنة المكونة من:

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

ب/أ - علاوي لحسن

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقرا

د/أ- مولاي لخضر عبد الرزاق

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

أ/- كودية يوسف

السنة الجامعية: 2018/2017



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

إعداد الطالبة: ناصر مروى صفاء

بعنوان :

أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة ورقلة خلال الفترة (2008 -
2016)

تاريخ المناقشة: 2018/05/22

أمام اللجنة المكونة من:

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

ب/أ - علاوي لحسن

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقرا

د/أ - مولاي لخضر عبد الرزاق

(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

أ/ - كودية يوسف

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاهـداء

الى روح أبـي الحـبيب، طـيب اللـه نـراه وتـغمده برحمته الواسعة وأسكنه

فسيح جنانه

الى أمـي الغالية أطال اللـه بعمرها وأعطاها الصحة والعافية

الى من أحيا بجسر محبتهم أخواتي وأخي أعزهم اللـه

الى كل من أزواج أخواتي و اولادهم

الى كل صديقاتي وأحبائي من قريب أو بعيد الذين أزروني بهذه

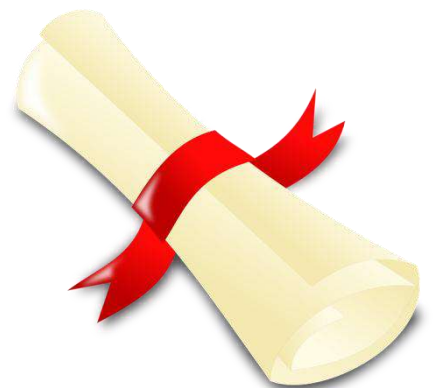
المسيرة

الى أساتذتي الأفاضل من تلقيت منهم العلم

الى كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة

الى كل من نسيت وذكركم

لهؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع



الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله

﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسنا حملته امه كرها ووضعتته كرها و حمله و فصله ثلاثون شهرا حتى اذا بلغ أشده و بلغ أربعين سنة قال رب اوزعني اذا شكر نعمتك التي انعمت عليو على والدي و ان اعمل صالحا ترضيه و اصلح لي في ذريتي اني تبت اليك و اني من المسلمين﴾ ﴿الأحقاف: 14﴾
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله عز وجل الذي سهل طريقي ووفقني في إتمام دراستي، ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأمي العزيزة لدعمها المتواصل طوال هذه المسيرة، وأخواتي سوسن، كنزة، نريمان، براءة و أخي محمد إسكندر حفظهم الله

كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع وأحصل بالذكر أستاذي الدكتور مولاي لخضر عبد الرزاق وذلك لتكرمه بالإشراف على هذه المذكرة وعلى ما أفادني به من علمه وملاحظاته القيمة وأقدم الشكر إلى الأستاذ الدكتور ميلودي عمار جامعة الحاج لخضر باتنة لتوجيهاته السديدة، فلهم مني خالص الشكر والتقدير.
كما أوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأخ والصديق الذي كان سندا كبيرا في مسيرتي الدراسية بن الزين ياسين له خالص الشكر والتقدير.

ولكل من ساعدني وساهم في إثراء هذه الدراسة أصدقائي: رانية، شهيرة، مريم، نور، سلمى، سمية، داليا، مراد، وردة، خليدة، خيرة، عبد الغاني، سعاد، أسماء، محفوظ، رمزي، حمزة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس وزملائي في كلية الإقتصاد خاصة فوج إقتصاد نقدي بنكي، و لا انسى ان اتقدم بالشكر لكل من بنك الجزائر الخارجي والبنك المركزي.

مروى

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثار تقلبات اسعار صرف للعملات الاجنبية الرئيسية المتداولة على الاداء المالي للبنوك التجارية، و البنك الجزائري الخارجي كعتبة لهذه الدراسة، و لمعرفة الوضعية المالية تم استخدام المؤشرات الربحية المكونة من العائد على حقوق الملكية و العائد على الاصول، و لدراسة هذه المتغيرات قمنا بتطبيق اسلوب احصائي، و هو المسمى بنموذج الانحدار الخطي البسيط على معطيات البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 الى سنة 2016. و لتحقيق اهداف الدراسة و الاجابة على اشكالية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و تاريخي من الجانب النظري، و منهج احصائي قياسي من الجانب التطبيقي، حيث توصلنا من خلال درسنا هذه الى النظام السائد في الجزائر و هو نظام مصرفي ثابت، حيث سعر الصرف تقوم بتحديدده السلطة النقدية و تم تقييد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الاجنبية و من اهم العملات التي يتعامل معها المصرف الجزائري هي الدولار الاورو. الكلمات الافتتاحية: تقلبات اسعار الصرف – تقييم الاداء المالي – بنوك الاجنبية – مؤشرات ربحية – دينار الجزائري – الدولار و الاورو – نظام المصرفي في الجزائر – صافي الدخل – حجم المعاملات الخارجية.

Abstract:

This study aims to investigate the effects of fluctuations in the exchange rates of the major foreign currencies on the Financial performance of the commercial Banks and the Algerian Foreign Bank, which are organized by applying a statistical method. This is called the simple linear regression model with the Algerian Foreign Trade Bank during the period from 2008 to 2016.

In order to achieve the objectives of the study and to answer the problem of the subject was based on the analytical descriptive method from the theoretical side, and the standard statistical approach from the practical side, where we reached through this study to the prevailing system in Algeria is a fixed banking system, where the exchange rate is determined by the Authority Cash and the value of the Algerian dinar was restricted to foreign currencies and one of the main currencies dealt with by the Algerian bank is the euro dollar.

Key words: Exchange Rate Fluctuations – Financial Performance

Assessment – Foreign Banks – Profit Indices – Algerian Dinar – Euro and Dollar –

Algerian Banking System – net income – external transaction size.



الصفحة	قائمة المحتويات
III.	الإهداء
IV.	الشكر
V.	ملخص الدراسة.....
VI.	قائمة المحتويات.....
VII.	قائمة الجداول
VIII.	قائمة الأشكال البيانية
IX.	قائمة المختصرات و الرموز
أ - د	مقدمة.....
الفصل الأول : الادبيات النظرية و التطبيقية .	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء
05	المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الصرف
21	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.....
21	المطلب الأول : الدراسات السابقة
23	المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي.	
27	تمهيد
28	المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية
30	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
32	المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج
32	المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي
43	المطلب الثاني : مناقشة و تحليل نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي
48	خلاصة الفصل.....

49 الخاتمة
53 قائمة المراجع
57 قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	الفرق بين دراستنا و الدراسات السابقة	(1-1)
31	يوضح تطور تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل (الدولار و اليورو) خلال الفترة 2016-2008الوحدة : (1\$/€/=DA)	(1-2)
33	يوضح معدلات الفائدة خلال فترة الدراسة	(2-2)
33	حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة (الوحدة مليون دج)	(3-2)
35	يوضح الدخل الصافي خلال فترة الدراسة (الوحدة مليون دج)	(4-2)
36	يوضح ايرادات الصرف (الوحدة مليون دج)	(5-2)
37	يوضح ايرادات فوائد القروض (الوحدة مليون دج)	(6-2)
39	نسبة ايرادات فوائد القروض و ايرادات الصرف خلال فترة الدراسة	(7-2)
40	يوضح مؤشرات العائد على الأصول و حقوق الملكية	(8-2)
41	يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية و صافي الدخل	(9-2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
10	شكل بياني يوضح آلية تحديد سعر الصرف الثابت	(1-1)
12	شكل بياني يوضح حدود سعر الصرف في إطار قاعدة الذهب (نقاط الذهب)	(2-1)
13	شكل بياني يوضح آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرنة أو (العائمة)	(3-1)
14	يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	(4-1)
16	يوضح آلية تحديد سعر صرف العملة في ظل نظام الرقابة على الصرف	(5-1)
32	تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل (الدولار و اليورو) خلال فترة (2008-2016 الوحدة :) (1\$/€/=DA)	(1-2)
34	يمثل المنحنى البياني حجم المعاملات الخارجية محل الدراسة	(2-2)
35	شكل بياني للدخل الصافي خلال فترة الدراسة	(3-2)
36	شكل بياني يوضح مقارنة بين المعاملات الخارجية من الدخل الصافي	(4-2)
37	شكل بياني يوضح إيرادات الصرف خلال فترة الدراسة	(5-2)
38	شكل بياني لإيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة	(6-2)
39	شكل بياني يوضح مقارنة بين إيرادات فوائد القروض و إيرادات فوائد القروض و إيرادات الصرف خلال فترة الدراسة	(7-2)

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية
OP	سعر الصرف التوازني
OP ₁	سعر الصرف الاسمي
OQ ₁	الكمية المطلوبة عند سعر الصرف
OQ ₂	الكمية المعروضة عند سعر الصرف
Q	الكمية
P ₁	السعر
Σ / TCR	سعر الصرف الحقيقي
$TCN/e = E$	سعر الصرف الاسمي
P*	مؤشر الأسعار الأجنبي
P	مؤشر الاسعار المحلي
\$	الدولار
€	الأورو
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
EM	مضاعف حقوق الملكية
PM	هامش الربح
AU	منفعة الأصول
R	معامل الإرتباط
R ²	معامل التحديد
F réel	المحسوبة
F tab	الجدولية

مقدمة

تعتبر العملة أحد أهم الأدوات الاقتصادية للدولة لكي تتمكن من إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى لذا فهي بحاجة لتقييم سعر صرف عملتها مقابل سعر صرف عملات الدول الأخرى بصورة دورية لمعرفة القوة الشرائية لعملتها. حيث يلعب سعر الصرف دورا هاما في الأنشطة الاقتصادية الدولية ، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة الى تأثيره على حجم التجارة الخارجية للدولة، حيث تحتل سياسة سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية، وذلك بسبب استخدامه كمؤشر يقيس تنافسية اقتصاد الدولة.

ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا وتأثرا بأسعار الصرف وتقلباتها ، حيث أصبح من أهم المواضيع التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر ، وسبب ذلك هو ادراكهم أن كل المخاطر تنجم عن تقلبات أسعار الصرف و هي كل من التصدير والاستيراد.

وهذا ما يجعل البنوك التجارية تتعرض للعديد من المخاطر التي تؤثر على نشاطها من اقراض واقتراض واستثمارات وغيرها من النشاطات المختلفة وخاصة تغيير العملات الأجنبية بعمولات محلية وهذا ما جعل الباحثين الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتجارة الخارجية وأثرها في الأداء المالي للبنك ورجحيته.

ومما سبق يمكننا طرح اشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:

ثانيا: الاشكالية:

ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك؟

ومن أجل الامام بموضوعنا هذا لا بد من تجزئة الاشكالية الى أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- 1- ماهي اهم الأنشطة المصرفية المرتبطة في سعر الصرف وكيف تؤثر في تقلباته؟
- 2- ما مدى مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض؟
- 3- ماهو أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية للبنك على الدخل الصافي؟



ثالثا: فرضيات البحث:

1-الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

2-الفرضيات الثانوية:

- لإيرادات الصرف و فوائد القروض لكل منهما تأثير مغاير لصافي الدخل.

- حجم المعاملات الخارجية تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- الرغبة في التعرف أكثر على هذا الموضوع من المفاهيم المتعلقة به من الجانب النظري والتطبيقي.

- هو من المواضيع المتجددة والمتطورة التي تعتمد عليها السياسات النقدية.

خامسا: أهداف الدراسة وأهميتها:

من أسباب دراسة أي موضوع هو الغاية إلى تحقيق أهدافها وهي كالتالي:

-محاولة إبراز ما مدى تأثير سعر الصرف على أداء البنك الجزائري الخارجي.

- التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية

ومن خلال ما تطرقنا إليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنك الجزائري، كما

أن سعر الصرف يعكس مدى خطورة الأسس الاقتصادية والسياسية والمالية والنقدية المتبعة وعدم قدرته على الاستجابة للصدمات

الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد.

سادسا: حدود الدراسة

تهدف من خلال الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك ونلخصها فيما يلي:

- البعد النظري والتطبيقي: فموضوع البحث في الجانب النظري كان لامعا والهدف منه هو الامام بالجوانب الأساسية للموضوع من

تقلبات سعر الصرف وأداء البنك إثر تقلبات أسعار الصرف.

- البعد الزمني: حيث قامت الدراسة على الفترة الزمنية (2016/2008) نظرا لتوفر المعلومات اللازمة المراد دراستها.



- البعد المكاني: وقد خصصنا بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة ورقلة.

حيث يقوم موضوع بحثنا على دراسة أداء البنوك الجزائرية.

سابعاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التاريخي في الجانب النظري، وتم الاعتماد على المنهج الاحصائي القياسي في الجانب التطبيقي.

ثامناً: مرجعية الدراسة

إن طبيعة المراجع المستخدمة في المذكرة تنقسم إلى نوعين وتقتصر على فصلين، حيث أن الفصل الأول والذي تم التطرق فيه إلى الجانب النظري المتكون من المفاهيم العامة والأساسية للدراسة وهذا من خلال الكتب المتنوعة من لغتين العربية والأجنبية والمقالات العلمية والأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومواقع الأنترنت المختلفة. حيث اقتصر الفصل الثاني على الجانب التطبيقي من خلال جمع المعلومات عن طريق المقابلات الشخصية مع العديد من الافراد العاملة في إدارة البنك المعني.

تاسعاً: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك الجزائري الخارجي BEA.

- عدم توفر المعلومات لسنة 2017.

- عدم الرغبة في اعطاء ميزانيات البنك.

عاشراً: هيكل البحث

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري أما الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي ويمكننا استعراض هيكل البحث كالتالي:

- عنوان الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية وتم تقسيمه إلى مبحثين، الاول تحت عنوان الادبيات النظرية الذي اقتصر على

المفاهيم الأساسية حول الأداء المصرفي وسعر الصرف، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان الادبيات التطبيقية والذي اقتصر على

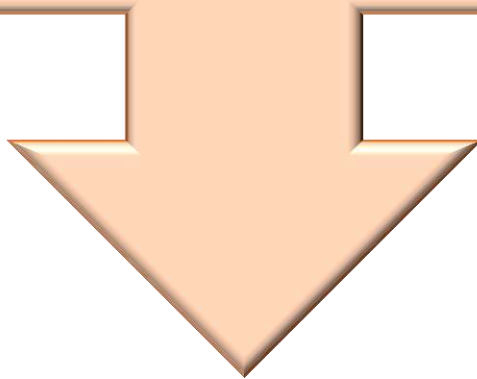
الدراسات السابقة وعلاقتها بالمذكرة.

- عنوان الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والذي يقوم على دراسة حالة بنك من بنوك الجزائر وبالأخص بنك الجزائري الخارجي BEA حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تحت عنوان الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني قام على عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري و

التطبيقي



تمهيد:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر الاساسي في الاقتصاد حيث تدرج من اهم المتغيرات المؤثرة في العملية الاقتصادية محلية خارجية ، ان البنوك التجارية لها دور هام في تسوية المعاملات الخارجية التي تتم بين المقيمين و الغير المقيمين و لها أنشطة عديدة في مجال الصرف من اهم كمعاملاتها هو التحويل للعملة الاجنبية و مبادلات للعملة و غيرها ، و لتقلبات سعر الصرف مخاطر قد تكون مكاسب للبنك او خسائر في كلتا الحالتين فإنها ستؤثر ادائه و المحاولة في الجمع في بين سعر الصرف و اداء البنوك التجارية ، سنحاول في هذا الفصل ان نستعرض فيه مفهوم الاداء المصرفي و معايير و اساليبه ، ثم نتطرق الى لب الموضوع و مفاهيم عامة حول سعر الصرف و نستعرض بعد ذلك الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و كذا علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة .

المبحث الأول: الادبيات النظرية:

المطلب الأول: أهمية أداء المؤسسات المصرفية

الفرع الأول: مفهوم الأداء المصرفي¹

يعرف الأداء المصرفي Performance على أنه انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي

تجعله قادرا على تحقيق أهدافه، ومن ثم فإن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما:

- الطريقة في استخدام الموارد أي الكفاءة والنتائج المتحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية:

$$\text{الفعالية (تحقيق الأهداف)} + \text{الكفاءة (أقل تكلفة)} = \text{الأداء (المتغير)}$$

وتعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة، بينما تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة

الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من أدائها، ومن ثم فإن الجمع بين الكفاءة والفاعلية هو أدا الأعمال الصحيحة بطريقة

صحيحة إن الأداء مفهوم نبي لأن بنك من مثلاً قدم أقل إذا ما تمت مقارنته بأداء البنك (A) في حين أن ذلك الأداء نفسه قد

يكون عادي إذا كانت المقارنة بينه وبين أداء البنك (B)، وينصرف مفهوم الأداء المصرفي إلى مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط

المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بقيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من اجل تقديم

الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف بأقل تكلفة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وفيما يلي أهم هذه العوامل²:

أ-العوامل الداخلية (النظامية): وتقصدها العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف بذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف

والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة.

¹ - أحمد عوض حافظين زايد مبادئ الأعمال المصرفية، الإصدار الأول الإلكتروني، فبراير 2017م، مطبوعات Kei publications ، ص 339 .

² - فلاح الحسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص

حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبها وتركبتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة ونتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زادت حجم هذه الموارد وانخفض التكاليف الإجمالية لها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف، الأمر الذي يسهل تحسين إنتاجية المصرف وتحسينه.

التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي والتي تساعد في الرفع في درجة الأمان وسرعة العمل، فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأمان وزادت سرعة العمل ويؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، ومنه زيادة الربحية وتخفيض التكاليف.

الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، مدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، والسمعة الحسنة للمصرف.

ب-العوامل الخارجية (البيئية): وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم على:

البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

الفرع الثالث: مجالات الأداء المصرفي

تعدد المجالات التي تسعى المنظمة لقياسها على أساس أن كل مجال منها يعكس هدفا تسعى إلى تحقيقه وقد تحققه وقد تختلف هذه الميادين من مصرف الى آخر وحسب طبيعة نشاطه وحسب نظرة الإدارة العليا لهذه الميادين إذ تعكس هذه الميادين أهداف المنظمة الأساسية حيث تشمل ثلاث أبعاد وهي¹:

أ-الاقتصاد في استخدام الموارد:

أي مدى كفاءة المنشأة في الحصول على الموارد الاقتصادية بمستوى مناسب من الجدوى وبأقل قدرة ممكنة من الكلفة.

ولأجل تحقيق عنصر الاقتصادية لابد من توفر نظام سليم وفاعل للرقابة الداخلية الذي يمكن الاستعانة به لإعداد المعايير الفنية والاقتصادية والمالية التي تنسجم مع طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية ومقوماتها.

¹ رجاء رشيد عبد الستار، تقوم الأداء المالي المصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، معهد الغدارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012، ص 120.

ب. الكفاءة: تنصب وظيفة هذا العنصر على مدى نجاح الوحدة في احكام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة و

المخرجات بطريقة كفؤة تهدف الى زيارة المخرجات وتخفيض المدخلات اي تقيس العلاقة بين المخرجات و المدخلات.

ج. الفاعلية: هي مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها المرسومة الرئيسية والفرعية كما تعرف بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية

على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها وتتناول الفاعلية بوجه خاص التأكد مما إذا كانت الأهداف المحققة والأساليب المتبعة

تحقيقها، تتفق مع الأهداف المخططة وكشف الانحرافات السالبة والموجبة وبيان أسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر

الإيجابية في الأداء ومعالجة النواحي السلبية والعمل على تلافيتها في المستقبل.

الفرع الرابع: معايير تقييم الأداء

ان عملية تحديد المعايير التي يتم على اساسها تقييم الأداء، تعد اهم جانب في عملية تقييم الأداء، والمعايير هي

المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في بالتقييم والرقابة كما يلي¹:

-المعايير الكمية: تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل (حجم الإنتاج، حجم الإيرادات، حجم الأرباح، حجم

الفوائد.....).

-المعايير النوعية: تستخدم النسب للتعبير عنها مثل (نسب الإنتاج، النسب المالية.....).

المعايير الزمنية: مثل (الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في وقتها كما سطر لها وغيرها من الأعمال التي ترتبط بالزمن

معايير التكلفة: وهي المصاريف بصفة عامة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

الفرع الاول: مفهوم سعر الصرف و انواعه.

1- مفهوم سعر الصرف:

النقود هي كل شيء يقبل قبولاً عاماً ويستخدم كمقياس للقيم وكوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، وهذا التعريف يسري على

الدول او المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن إما بنقود معدنية أو بأوراق

نقدية ولكن عند التعامل بين الدول نجد أن هذه الآلية تتوقف عن العمل ولا بد من نظام يقوم بتحويل العملة الوطنية إلى عملات

¹ بشير باعمارة ، اثر تقلبات اسعار الصرف على أداء البنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مذكرة ماستر ، 2013 ، ص4

أخرى، وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها النقود التي يدفع بها حيث أن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية إنما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف.¹

- ويعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى.²
- ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.³
- ويعرف كذلك بأنه سعر تبادل العملات بين بعضها البعض.⁴

2- أنواع سعر الصرف:

هناك عدة أنواع السعر الصرف وتنقسم إلى أربعة أنواع أساسية هي:

أ - سعر الصرف الإسمي les taux change:

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكننا أن نعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي، أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسينا كما يمكن سعر الصرف أن منحى اتجاهيا مغايرا بمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب.⁵

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بـ E

¹ - محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية غزة، مذكرة ماجستير، 2016، ص 28

² - دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارية وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أطروحة دكتوراه، 2014، ص 33

³ - بشير باعمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك (دراسة حالة CPA)، 2012/2002، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 06.

⁴ - عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على اختلال؟؟؟ المدفوعات، دار النهضة، مصر، 1987، ص 17

⁵ - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر، (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2012، ص 15.

فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد واحد الدولار مقابل الدينار بـ $DA/\$$ (الدولار للدينار الواحد) ويشمل تحويل

الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب بـ \dot{E} حيث: E هو $\frac{1}{E}$.¹

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى: سعر الصرف الرسمي وهو سعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية.

وسعر الصرف الموازي وهو سعر الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت وبنفس العملة

سعر البلد، وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي تم

اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.²

ب-سعر الصرف الحقيقي $Les\ taux\ de\ change\ réel$

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بما إلى الأسعار مقاسا بعملة مشتركة³، أو هو عدد

الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية.

لنفترض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P^* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي

يعرف كالتالي:

$$\varepsilon = \frac{Ep^*}{P}$$

حيث أسعار ε يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية⁴

ε	سعر الصرف الحقيقي
$E=e$	سعر الصرف الاسمي
P^*	مؤشر الأسعار الأجنبي
P	مؤشر الأسعار المحلي

¹ - بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تفي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر، 2003.

² - بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 33.

³ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) جامعة الكوفة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 27.

⁴ - بالقاسم العباس، مرجع سبق ذكره.

ولو أخذنا كمجال للمقارنة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{\frac{1\$}{Pusa}} = \frac{TCN.Pusa}{Pdz}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي

P usa : مؤشر الأسعار بأمريكا

Pdz : مؤشر الأسعار بالجزائر

1\$/Pusa : القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا

TCN/Pdz : القوة الشرائية للدينار الجزائري في الجزائر

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وبهذا الارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على أنه يتطلب أكثر من وحدات سعر أجنبية لشراء وحدة من السلعة المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القوة على المنافسة والعكس صحيح، حيث نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سر الصرف خاصة في الدول الناشئة.¹

ج-سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف منسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستلزم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة، اقتصادية غير مختلفة، إن الصدمات الاسمية (النقدية)، المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر إلى المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه ويعتمد سعر الصرف الحر مع تغييرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.²

¹ - بغداد زيان، تغييرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص 17،18.

² - بالقاسم العباس، مرجع سبق ذكره.

ونلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:¹

- معدل نمو الدخل القومي

- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

- معدل التغير في سعر الفائدة.

- اتجاه الطلب على النقود.

د-سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع على التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.²

الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف

تتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر العملة تجاه العملات الأخرى، وبين التقويم المطلق لسعر العملة وفقا لظروف السوق وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.³

1-نظام سعر الصرف الثابت:

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية مختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين⁴، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار.

¹ - <https://www.google.dz>

² - عطا الله بن طيرش، أثر تغيرات سعر الصرف على تعزيز التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص 49.

³ - <https://www.google.dz>

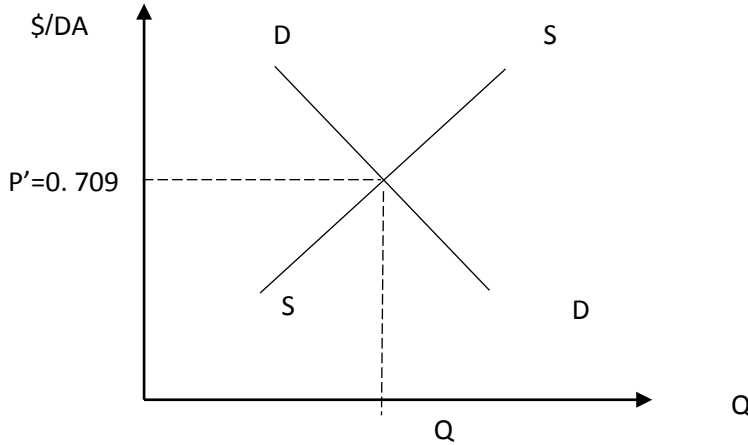
⁴ - هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008، ص 37.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن لزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.¹

ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينتهي بل استمر في صورة التثبيت الى عملة رئيسية key currency كالدولار و الفرنك أو غيرها.²

ويعني آخر هي سلة من العملات الأجنبية بمعدل صرف ثابت (الأورو، الدولار)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الأجنبية إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في حدود ضيقة للغاية وهي حدود دخول وخروج الذهب. ويمثل الشكل رقم (1-1) آلية تحديد سعر الصرف الثابت.

شكل رقم (1-1): آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف الثابتة



فإذا ارتفع الطلب على الصلة المحلية أو الأجنبية أو العكس، فإن السلطات النقدية تقوم بالتدخل من خلال زيادة عرض أو طلب العملة المحلية والأجنبية بإعادة التوازن في سوق العملات عند السعر التوازني وهو يساوي بالنسبة للدولار مقابل الدينار الجزائري 0.709 سنتيم.

¹ - دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة البنك الجزائري) ، اطروحة دكتوراه ، بسكرة ، 2014 ، ص14-15 .

² - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) جامعة الكوفة ، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 85 .

وقد نجحت بعض الدول في التحول التدريجي من أسعار الصرف الثابتة إلى الأسعار المرنة، باعتبارها أشكالاً وسيطة من نظم الصرف كالربط المرن (أي ربط العملة المحلية بعملة تثبيت أو سلة من العملات تعكس الشركاء التجاريين لتلك الدولة بحيث يسمح بإلغاء سعر الصرف الرسمي والتحرك في حدود صيغة ضمن هامش مقداره 2% لمدة ثلاثة أشهر على الأقل).

وقد يكون التحول ضمن نطاقات التقلب الأفقية (إذ تظل قيمة العملة ضمن هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي) أو التقلبات الزاحفة (إذا تعدل قيمة العملة وفقاً لهذا الترتيب تعديلاً دورياً وظيفياً استجابة للتغيرات في مؤشرات معينة مثل فروق التضخم بين الشركاء التجاريين) أو التقويم المدار قبل السماح بالتقويم الحر.¹

وفي إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: (نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتون وودز).

أ- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتقد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب وكل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق غلا في وجود شرطين:

- الشرط الأول: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

- أما الشرط الثاني: أن تكون الحرية في انتقال الذهب بدون قيود.

ولاستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جداً، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة وفقاً لقوة العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية وهو ما يعرف بقواعد الذهب.²

فمثلاً:

قبل عام 1914 كان $1 \text{ FRF} = 0.32256 \text{ غ ذهب}$ و $\$1 = 5.18 \text{ FRF}$

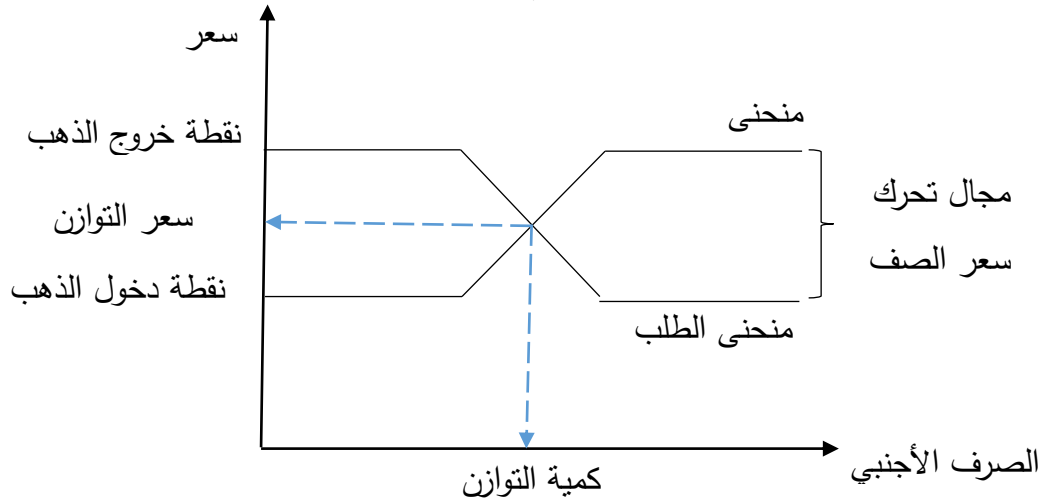
أي ان سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر ولا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب، وهي حدود تصدير واستيراد الذهب.³

¹ - هذلول برهور، مرجع سبق ذكره، ص 39، 38.

² - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ - توزاد عبد الرحمان الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 51.

ويمثل: الشكل رقم (1-2): حدود سعر الصرف في إطار قاعدة الذهب¹



المصدر: السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة ملح بسكرة، رسالة ماجستير، 2005، ص 35.

ب- سعر الصرف في ظل نظام بريتون وودز:

يقوم نظام بريتون وودز على قاعدة الصرف بالذهب حيث يتركز على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقط من ناحية وعلى تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي، ويسمح هذا النظام للدول بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي، لذا يعتبر نظام بريتون وودز في الأساس نظام قائم على تثبيت سعر الصرف مع قابلية التعديل لضمان استقرار أسعار الصرف مع توفير قدر من المرونة.²

2- نظام الصرف العائم (المرن):

ويقصد به سعر الصرف الذي تحدده قوى العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزي، أو هو ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض والطلب على احدى العملات في مواجهة العملة أو العملات الأخرى، كما يمكن تصنيفه إلى نمطين هما:³

أ- التعويم المدار: حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على المستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية لديها وكذلك الذهب أو على أساس ميزان المدفوعات.

¹ - السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة ملح بسكرة، رسالة ماجستير، 2005، ص 35

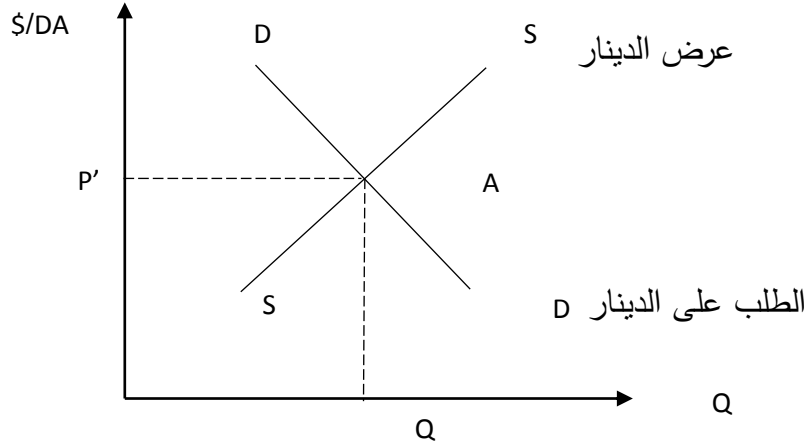
² - <https://www.google.dz>

³ - باعمارة بشير، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2012، ص 09.

ب- التعويم الحر: وفيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعودا أو نزولا حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تكون قيّدا.

ويمثل الشكل رقم (3-1) هذه الآلية¹:

شكل رقم (3-1): يمثل آلية تحديد سعر صرف العملة في نظام أسعار الصرف المرنة (العائمة).



المصدر: هذلول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008،

ص33

إذ تمثل:

P : السعر التوازني وهو عدد الدولارات الأمريكية التي يمكن شراؤها بالدينار الجزائري

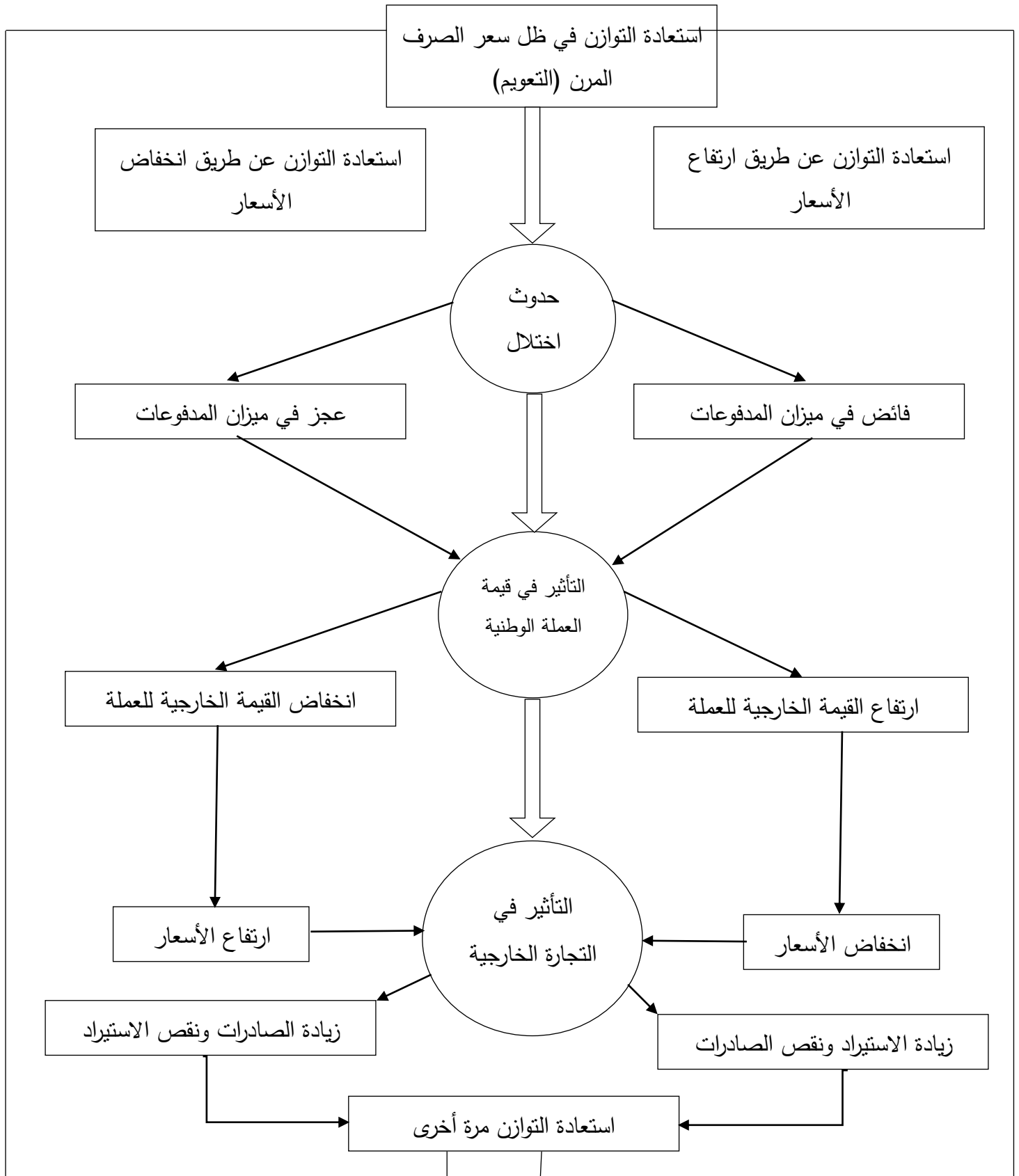
Q : تمثل الكمية التوازنية (المعرضة المطلوبة) من الدينار الجزائري.

و تؤثر مجموع من العوامل على أسعار الصرف التوازنية بحيث ينتقل منحنى العرض و الطلب نتيجة تغير و انتقال هذه العوامل و

تكون بين مجموعتين في المدى الطويل و من المدى القصير.

¹-هذلول بربور، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

والشكل (1-4): يوضح آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن (التعويم)



المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهبتي ومنجد عبد اللطيف الحشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 55.

نلاحظ من خلال الشكل (1-4) أن هناك اختلاف بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت، فوجود فائض في ميزان المدفوعات حسب مفهوم سعر الصرف المرن يعني ضمنا ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيراد وتقليل الصادرات، لأن الطلب الخارجي على الصادرات سينخفض نتيجة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، فيقل الفائض بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري وتعود الحركة إلى نقطة التوازن من جديد، والعكس صحيح في حالة العجز.

والفرق في هذه الآلية عنها في ظل قاعدة الصرف الثابت هو أن تأثير الاختلاف مرتبط مباشرة على القيمة الخارجية للعملة وليس على كمية النقود، أي لم تعد القيمة الداخلية للعملة هي أساس الوصول إلى الاستقرار في القيمة الخارجية لها، وفي هذه الحالة يتم عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، حيث أن العجز في هذه الحالة يصحح تلقائيا.¹

3- نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى عملات أخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما ان حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي.²

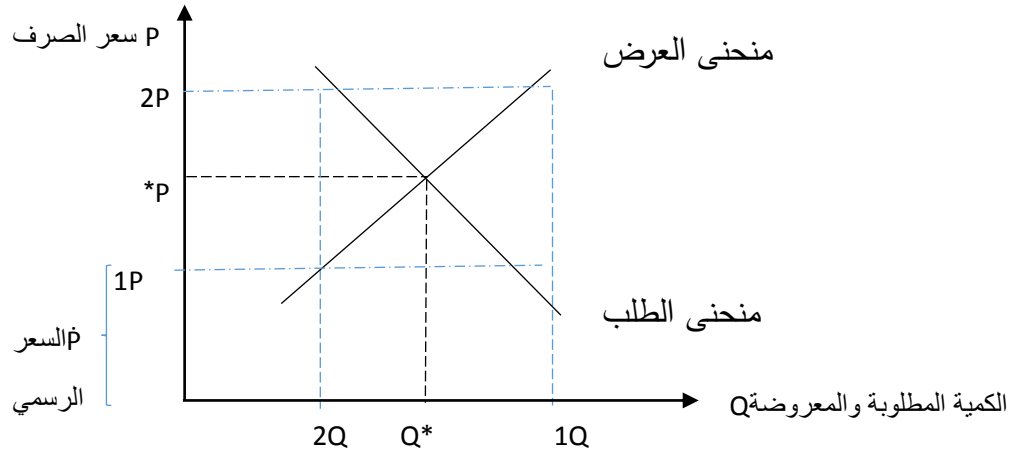
وتعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق المالية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

¹ - دوشي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

² - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات بلاد شمال افريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 241.

والشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر صرف العملة في ظل نظام الرقابة على الصرف.

الشكل رقم (1-5): آلية تحديد سعر صرف العملة في ظل نظام الرقابة على الصرف.



المصدر: محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات بلاد شمال افريقيا، العدد4، جامعة

الشلف، الجزائر، 2006، ص 243.

و الموالي يوضح دلالات الرموز السابقة:

اختصار الرموز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية
OP	سعر الصرف التوازني	Taux de change
OP1	سعر الصرف الرسمي	Taux de change officiel
OQ1	الكمية المطلوبة عند سعر الصرف	Quantité requise au taux de change
OQ2	الكمية المعروضة عند سعر الصرف	Quantité affichée au taux de change
Q	الكمية	Quantities
P1	السعر	Prix

نلاحظ من خلال الشكل (1-5) السابق أنه عند (OP1) الكمية المطلوبة هي (OQ1) والكمية المعروضة هي (OQ2)، لذلك فإن السلطة عن طريق اللوائح تكيف الاحتياجات حسب الأوليات بما يتلاءم والكمية المعروضة عند السعر (P1) وبما أن احتياجات كثيرة لا يتم تلبيتها لكونها مسقطه من لوائح السلطة المنظمة لذلك يلجأ المتعاملون إلى محاولات تدبير العملة الصحية من السوق الغير رسمي.

ومن هنا ينشأ سعر ثاني يكون ليس فقط أعلى من السعر الرسمي لكنه أعلى أيضا من السعر التوازني، إذا يعتبر الفارق بين السعر التوازني والسعر المنشأ في السوق السوداء تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول بها، وهي الحالة التي تميز بها الدينار الجزائري لغاية أوساط التسعينات القرن العشرين¹.

وبعد استعراضنا لأهم أنظمة الصرف المعتمدة، يمكن القول إن اختيار نظام صرف عن آخر لا يتم نظريا على أساس سلبيات وإيجابيات كل نظام، وإنما تحكمه الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة، حيث يكون النظام المعقد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادية للدولة.²

الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1-مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وفي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

2-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير).

وهذا يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

3-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية. فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية. ويعود الربح من هذا

¹ - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات بلاد شمال افريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 243.

² - دوحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 31

الوضع الى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي بينما الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض اسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية. كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.¹

الفرع الرابع: محدد سعر الصرف:

1- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها.

وقد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل، وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشتريه للصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف.

بالإضافة الى ذلك:

تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

¹ -عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005،

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي من خلالها تحديد السعر المذكور. وهنا نميز بين ثلاث حالات:

***الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

***الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

***الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.¹

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يتضح من خلال الممارسات والترتيبات المتعلقة بسياسات الصرف أن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف الناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات

¹ - عبد الحليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان لتجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،

والتدابير المناسبة ضمن السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية ومسايرة الدول ينكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتقويم الحر وللتقويم المدار أما بالنسبة للنظم التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا في الأمد الطويل.¹

الفرع الخامس: أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك

إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية والبنوك مع العالم الخارجي، بنوعها مثل: (الاستيراد والتصدير) أو مالية مثل: (الاقتراض وتحويل الأموال...)، والتي يتم تسويتها بعمليات الصرف، لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار العملات الأجنبية وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي، حيث تؤثر هذه المخاطر على أنشطة عدة نوجزها في نوعين:

1-مخاطر الصرف في الأنشطة العينية: وهي الأنشطة التي تقوم بها البنوك في المعاملات التجارية والمتمثلة في التصدير والاستيراد، بيع وشراء، العملات، العروض، والمناقصات الدولية، المعاملات والصفقات الدولية وتختلف المخاطرة من عملية إلى أخرى فعلى سبيل المثال تكون عملية التصدير معرضة لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر.

يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد، ويكون خطر المعاملات والصفقات التجارية من خلال الشراء والبيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة إنجاز الصفقة وفترة التسوية.

2-مخاطر الصرف في الأنشطة المالية: وهي الأنشطة التي تقوم بها البنوك في المعاملات المالية الدولية والمتمثلة في: التحويلات المالية سواء كانت للبنك وتكون بينه وبين فروع في الخارج أو تكون التحويلات لعملائه وكذلك الإقراض و الاقراض بالعملة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية للأسهم والسندات في البورصات المالية، فنجد مثلا أن التحويلات المالية التي تكون بين البنك وفروعه تتعرض لخطر الصرف فعند تجميع الحسابات يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الفرع فإذا كان السعر المستعمل عند التجميع مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج.

إن كل العمليات التجارية التي يقوم بها البنك مع العالم الخارجي وتكون فيه أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات، فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف، وإن لم يتخذ البنك تدابير لتدئة هذه المخاطر بالطرق

¹ - محمود حميات مدخل للتحليل النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1996، ص 111.

المعروفة مثل التقنيات الداخلية والخارجية لتغطية خطر الصرف و عقود خيار الصرف و عقود المبادلة وغيرها، فإنها ستؤثر على ادائه المالي وخاصة وإن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة.¹

المبحث الثاني: الأدوات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية

1-دراسة: عبد الجليل هجيرة، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011 بعنوان: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر 2011.

تطرق الباحثة في هذه المذكرة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، حيث أخذ بعين الاعتبار الخاصة الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الواردات تكون بعملة الأورو أما الصادرات فتعتمد على قطاع دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، ومعرفة مدى أثر الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف الأورو والدولار.

تمت معالجة هذه الدراسة بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، وقد توصلت الباحثة في دراستها إلى أهم النتائج وهي:

- انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

- لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

- اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

2-دراسة: دوحى سلمى، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بعنوان: أثر تقلبات الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) 2014.

تطرق الباحثة في هذه الأطروحة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، حيث اعتبرت سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول فهو

¹ - باعمارة بشير، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص 13.

يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجية وداخليا، اما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر.

تمت معالجة هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرا الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي وقامت هذه الدراسة بالاعتماد على برنامج 8 EVIEWSE وكانت تحت إشكالية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وماهي سبل علاجها في الجزائر؟

3-دراسة: بن حمودة فاطمة الزهراء، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010. بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2010 عالجت هذه الدراسة سعر الصرف بين النقد والتنمية ونظريات النقد بين النمو والتنمية ومخاطر الصرف بين التغطية والتخفيض وعالجت كذلك أثر سعر الصرف على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال سعر الصرف وعلاقته بالتوازنات النقدية وإسقاط ذلك على حالة الجزائر ومن أهداف وأهم النتائج التي تحصلت عليها الدراسة هي: يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف. وكانت تحت إشكالية: ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، وما هو واقع ذلك في الجزائر؟

4-دراسة: باعمارة بشير، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012. تحت عنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على البنوك، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنك التجاري، كما هدفت إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي وإيراداته من النشاط الثانوي والتعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة الدراسة لفترة 2002-2011 وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والتجريبي وتم استخدام الأساليب الإحصائية، وتم الاستعانة ببرنامج EXEL.

وكان تحت إشكالية: ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1-دراسة: س. جيمز 2013، تحت عنوان: أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا:

Ş. Güneş, the effect of exchange rate on the international trade in turkey, 2013.

في هذه الدراسة تم تحليل العلاقة بين تقلب سعر الصرف والصادرات والواردات (أسعار الصرف على نمط التجارة الدولية في تركيا)، من خلال تطبيق إجراءات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (vecm) على البيانات الشهرية للفترة المعتمدة بين (2003-2012) وتم تطبيق في هذه الدراسة تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير ثابتة، حيث تم التوصل إلى ان أسعار الصرف والصادرات والواردات هي مترابطة، وبالتالي لا يمكن ان يكون الانحراف متباعد جدا في تركيا، وزيادة على ذلك يبين تحليل نموذج تصحيح الخطأ أن السببية تمتد من الصادرات والواردات لتبادل أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة

الجدول (1-5) : الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف والتشابه للدراسات السابقة	عنوان الدراسة	مكان وزمان الدراسة	الأدوات والمنهج المستخدم	نتائج الدراسة
دراستنا	أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك	البنك الجزائري الخارجي BEA خلال الفترة الممتدة من إلى: 2008 الى 2016.	المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي القياسي بالاعتماد على برنامج Excel	تبين بأن تقلبات سعر الصرف لا يؤثر على أداء البنك الجزائري الخارجي و ان سعر الصرف تحدده السلطة النقدية و
دراسة: دوحى سلمى	أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها	دراسة حالة الجزائر 1990-2013.	المنهج التحليل والاحصائي القياسي وتم الاعتماد على برنامج eviewse8	تبين بأن سعر الصرف الدينار الجزائري وسياسته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلي للدينار وتحرير سعر الصرف
دراسة: باعمارة بشير	اثر تقلبات اسعار الصرف على البنوك	دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 2002-2011.	المنهج الوصفي و التحليلي و التاريخي و المقارنة و تم استخدام الاساليب الاحصائية بالاعتماد Excel.	نظام الصرف ثابت و كان اختلاف في دراسة مختلف العملات على غرار دراستنا.

<p>لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف الاورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري، اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.</p>	<p>تمت معالجة هذه الدراسة بواسطة الادوات التحليلية و الاحصائية.</p>	<p>دراسة حالة الجزائر 2011.</p>	<p>اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري</p>	<p>دراسة: عبد الجليل هجيرة.</p>
--	---	---------------------------------	---	---------------------------------

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل استنتجنا ان سعر الصرف له اهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية ، كما يعتبر اختيار نظام الصرف لأي دولة ما المحدد الرئيسي للتعامل في مجال الصرف لتلك الدولة و يحدد نوع الصرف المتعامل .

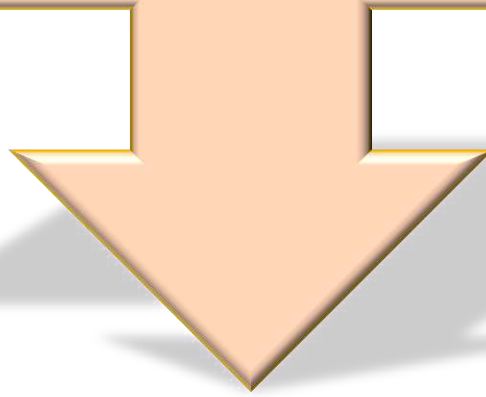
و ان تقييم الاداء هو عبارة عن اداة لمعرفة النقاط السلبية و الايجابية للبنك و من اهم المؤشرات قياس الربحية و هما مؤشرين : العائد على حقوق الملكية ROE، و العائد على الاصول ROA.

به، و اما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع المؤسسة .

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الجزائر

الخارجي



تمهيد:

بعد التعرض للدراسة النظرية والتي كانت تدور حول الأبعاد النظرية لتقلبات سعر الصرف ففي هذا الفصل سنحاول اسقاط المعلومات النظرية على الجانب التطبيقي في البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة.

وسعر الصرف موضوع الدراسة وأثره على أداء البنوك بحيث سنحاول في هذا الفصل دراسة اثر تقلبات اسعار الصرف على بنك الجزائر الخارجي BEA ، حيث تعتبر الدراسة الميدانية مجالاً لجمع المعطيات من الواقع الاجتماعي المراد دراسته، قصد الوصول الى الغاية و الاهداف المرجوة من الدراسة. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية انجاز هذه الدراسة وعينته و تحديد المتغيرات و سنرى النتائج المتوصل اليها بعرضها و تفسيرها و مناقشتها ومقارنتها بالفرضيات و هذا من خلال التطرق الى مايلي:

المبحث الاول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الاول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

المطلب الثاني: الادوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج.

المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي.

المطلب الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية (عينه الدراسة) وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب فرعين أساسيين من خلال اختيارنا لعينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات وتحديد متغيراتها.

الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى تقديم مختصر للبنك الجزائري الخارجي وتوضيح كيفية اختيار وإن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للتجارة الخارجية لإجراء الدراسات الميدانية، والذي يتمثل في البنوك التجارية والمتمثلة في البنك الجزائري الخارجي وكالة ورقة.

أولاً: نشأة وتأسيس البنك الجزائري الخارجي

أنشئ البنك الجزائري الخارجي بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 01 جانفي 1967 وفي هذا التاريخ كان القطاع المصرفي وصل حلقتة، وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة، وتوسعت وظائفه عام 1970، هو بنك ودائع ككل البنوك الأخرى، يتعامل مع أشخاص معنوية وطبيعية وتخضع لقواعد (قرارات) القانون التجاري، والمهمة التي أعطيت لبنك الجزائر الخارجي هي توفير معلومات تجارية للمؤسسات تسمح لهم بشراء وبيع أحسن الشروط، وذلك بمراعاة التطور التجاري العالمي.

ومن بين أهداف بنك الجزائر الخارجي ترقية الصادرات من المواد المصنعة لجميع نشاطات الاقتصاد الوطني، بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية على الصناعات البترولية.

وأصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في 1988، حيث أصبحت مختصة في تمويل التجارة الخارجية، كذلك تقوم بعمليات أخرى منها:

- المشاركة في بنوك أجنبية
- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية
- تعطي ضماناتها وتكفل الموردين والمصدرين
- توفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول امكانية البيع والشراء
- بنك الجزائر مدرج ضمن القانون التجاري، كذلك يخضع للقوانين التي تخضع لها النقود والقروض.

وله فرعين في الخارج:

- البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في أبو ظبي (T.F.I.B.A).
- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا (BIA)

حيث يخضع مقر بنك الجزائر الخارجي 09 مديريات متخصصة، حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني.

وبالنسبة لولاية ورقلة توجد مديرية جهوية ووكالة في بلدية ورقلة، كما توجد وكالة في تقرت وأخرى في حاسي مسعود بالإضافة إلى وكالات أخرى في مختلف بلديات الولاية.

ثانيا: تعريف البنك الجزائري الخارجي بورقلة

انشئ البنك الجزائري الخارجي لوكالة ورقلة سنة 1970 تابعة للمديرية الجهوية للجنوب، وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل في مساهمة الاقتصاد الوطني ومن ضمن اهدافها هو الربح من خلال جمع الاموال عن طريق فتح حسابات للزبائن و إقراضهم و الاقتراض منهم ومن خلال هذا تكون فوائد القروض المستفاد من الزبائن، أما بالنسبة للتنظيم الداخلي فهو يتمثل في الهيكل التنظيمي للوكالة المدرج في الملحق ص 57.

ثالثا: مهام ووظائف البنك الجزائري الخارجي

- تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية؛
- تكوين العديد من العلاقات مع الهيئات العالمية والبنوك؛
- تسيير حسابات الشركات الوطنية المختصة في قطاع المحروقات مثل (السوناطراك)؛
- تطوير عملية التجارة الخارجية؛
- يمنح اعتمادات و ضمانات للمصدرين والمستوردين المحلي؛
- يقبل الودائع من عند الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين)؛
- يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك؛

ومن هم عشر عملاته التي يتعامل بها البنك الجزائري الخارجي كما يلي:

- الأورو؛
- الفرنك السويسري؛
- الدولار الكندي؛
- الدولار الأمريكي؛
- الين الياباني؛
- الدينار الكويتي؛
- الريال السعودي الفرنك الفرنسي؛
- الكرونة السويدية؛
- الجنيه الإسترليني؛
- الدرهم الإماراتي؛

وللتنويه تم الاعتماد بصفة كبيرة على الأورو والدولار الأمريكي وذلك نظرا لعمليات الأورو للمنح السياحية.

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات

يحتوي الفرع الثاني الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات

أولا: طريقة جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ثم جمع المعطيات عن طريق ما يلي:

المقابلة: وهي اول مصدر قمت به لمعالجة الموضوع وتعتبر كإضافة الدراسة تكون من خلال مقابلي مع مجموعة من الموظفين في البنك وذلك لفهم النتائج وتبسيطها، حيث استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية بغرض توضيح وتفسير الظاهرة الاقتصادية.

الملاحظة: وهي تلك المعلومات التي قمت بجمعها من خلال العين المجردة.

ولقد استعملت كذلك في الدراسة مجموعة من الملاحق ذات علاقة بالموضوع ومواقع الانترنت وخاصة الموقع الرسمي للبنك الجزائري الخارجي والموقع الرسمي للبنك المركزي.

ثانيا: تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات التي جمعناها الخاصة بمحل الدراسة، حول تطبيق أسلوب احصائي بسيط من أجل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنك الجزائري الخارجي وذلك من أجل معرفة إلى أي مدى أهمية تطبيق هذا الأسلوب الاحصائي البسيط.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على فرعين الأدوات المتبعة في دراستنا وكذلك الإجراءات المتبعة في الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستعملة

استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة وتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة

وتتمثل الإجراءات المتبعة في دراستنا في تحديد الأسلوب المستخدم في الدراسة ومدى تطبيقه في عينة الدراسة والمتمثل في البنك الجزائري الخارجي.

ويتمثل الأسلوب المستخدم في الدراسة في أسلوب إحصائي بسيط من أجل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنك الجزائري الخارجي وذلك من أجل معرفة مدى أهمية تأثير تقلبات أسعار الصرف أداء البنوك والمتمثل في:

تحليل الانحدار: هو عبارة عن أسلوب احصائي يقوم بصياغة عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها¹.

وتسمى الدلالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار وتكون على الصورة التالية:²

¹-François ducrey.analyse de régression 20/04/2014

http://www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.htm

²- مكيددي علي: الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 18-19.

$$\hat{y} = B_0 + B_1 X_i$$

حيث أن: \hat{B}_0 تحسب بالعلاقة التالية :

$$\hat{B}_0 = \bar{y} - \hat{B}_1 \bar{x}$$

و \hat{B}_1 :

$$\hat{B}_1 = \frac{\sum X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sum X_i^2 - n (\bar{X})^2}$$

بحيث أن:

i: رقم المشاهدة (i= 1.2.3.....n)

Yi: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع

Xi: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل

B_0, B_1 : معلمات النموذج والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة:

$$\bar{y} = \frac{\sum Y_i}{n} \quad \bar{x} = \frac{\sum X_i}{n}$$

الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R^2): وهو معامل التحديد للنموذج وذلك للتعرف على تأثير المتغير المستقل بحجم المعاملات الخارجية في المتغير التابع والمتمثل في إيرادات البنك الرئيسية:

$$R^2 = \hat{B}_1^2 \frac{\sum x^2 - n\bar{x}^2}{\sum Y^2 - n\bar{Y}^2}$$

وكذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

$$r_{xy} = \frac{\sum (X_i - \bar{x}) \cdot \sum (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum (X_i - \bar{x})^2 \cdot \sum (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

إضافة إلى ما سبق تم استخدام اختبار (F) لتقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية معامل التحديد:

$$F_{\text{réel}} = \frac{R^2 \cdot (n - m - 1)}{(1 - R^2) \cdot m}$$

حيث:

m - عدد المتغيرات المستقلة

- n : عدد المشاهدات (عدد العناصر العينة المدروسة)
- R^2 : معامل التحديد

ولاستخراج (Ftab) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع:

$$V2 = n-m-1$$

$$V1 = m$$

$P = 0.05$ أي بمستوى معنوية (a= 5%).

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج

سنتناول في هذا المبحث دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي تحت رمز BEA وسنحاول من خلاله عرض وتحليل النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض نتائج الدراسة بناء على جمع المعطيات من البنك الجزائري الخارجي خلال فترة (2016/2008)

أولا: تغيرات أسعار الصرف

الجدول (1-2): يوضح تطور تقلبات سعر الصرف الدينار مقابل (الدولار والأورو) لفترة (2016-2008) الوحدة DA : 1\$/€

السنوات	أسعار الصرف	
	الدولار الأمريكي \$	الأورو €
2008	71.1826	100.2749
2009	72.7309	104.7798
2010	73.9437	103.4953
2011	76.0563	106.5322
2012	78.1025	102.9469
2013	78.1524	106.8930
2014	87.9039	107.0538
2015	107.13	117.05
2016	110.52	116.37

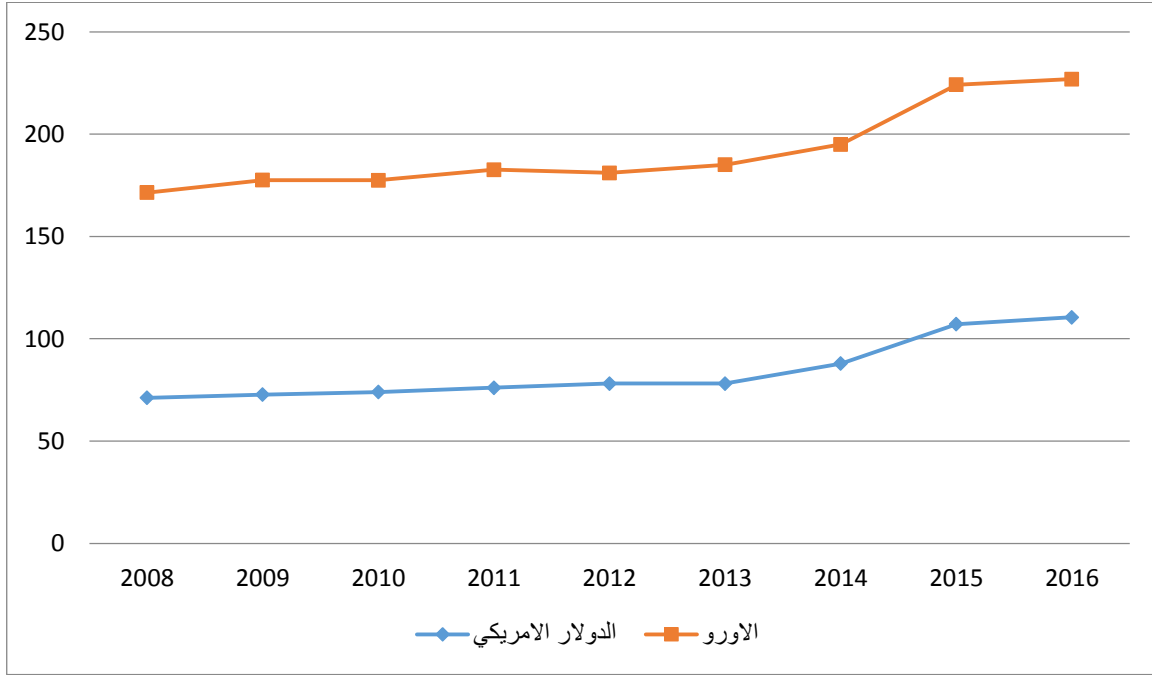
المصدر: بنك الجزائري، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجزائر، مارس، 2013، ص 21.

وبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2016، ص 21 .

وبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2017، ص 21.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان أسعار الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي والأورو سجلت تقلبات طيلة فترة الدراسة، حيث شهد الدولار الأمريكي ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة ، أما الأورو فقد شهد خلال السنة الأولى والثانية ارتفاع ثم انخفاض في السنة الثالثة كانت طيلة فترة الدراسة في تدهور، ويمكن ان يكون السبب الرئيسي هو انخفاض في أسعار المحروقات حيث قطاع المحروقات يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني، ومن اجل التوضيح أكثر سنقوم بإسقاطه على منحنى بياني:

الشكل (1-2) : التمثيل البياني يوضح تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل (الدولار والأورو) خلال فترة (2008-2016) الوحدة (2016) $1 \text{ €} / \$ = \text{DA}$



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السابقة المبرجة في الجدول اعلاه (1-2).

ثانيا: فوائد القروض السنوية

وهي الفوائد التي يتحصل عليها البنك من القروض والجدول التالي يوضح القيم التي يجعلها البنك طول فترة الدراسة من معدلات الفائدة.

جدول (2-2) يوضح معدلات الفائدة لسنوات الدراسة (2008-2016).

معدلات فائدة السنوات	أعلى معدل	أدنى معدل	معدل إعادة الخصم
2008	9	5	4
2009	9	5	4
2010	9	5	4
2011	9	5	4

4.50	5.50	9	2012
4.50	5.50	9	2013
4.50	5.50	9.5	2014
4	5	9.5	2015
4	5	9.5	2016

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات خاصة بالبنك الجزائري الخارجي.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان كل من أعلى معدل الفائدة وادنى معدل ومن معدل إعادة الخصم ويمكن ان تكمن الأسباب الرئيسية في سياسة تم فرضها من طرف السلطة النقدية.

ثالثا: حجم المعاملات الخارجية:

جدول يوضح قيم المعاملات الخارجية التي سجلها البنك خلال فترة الدراسة.

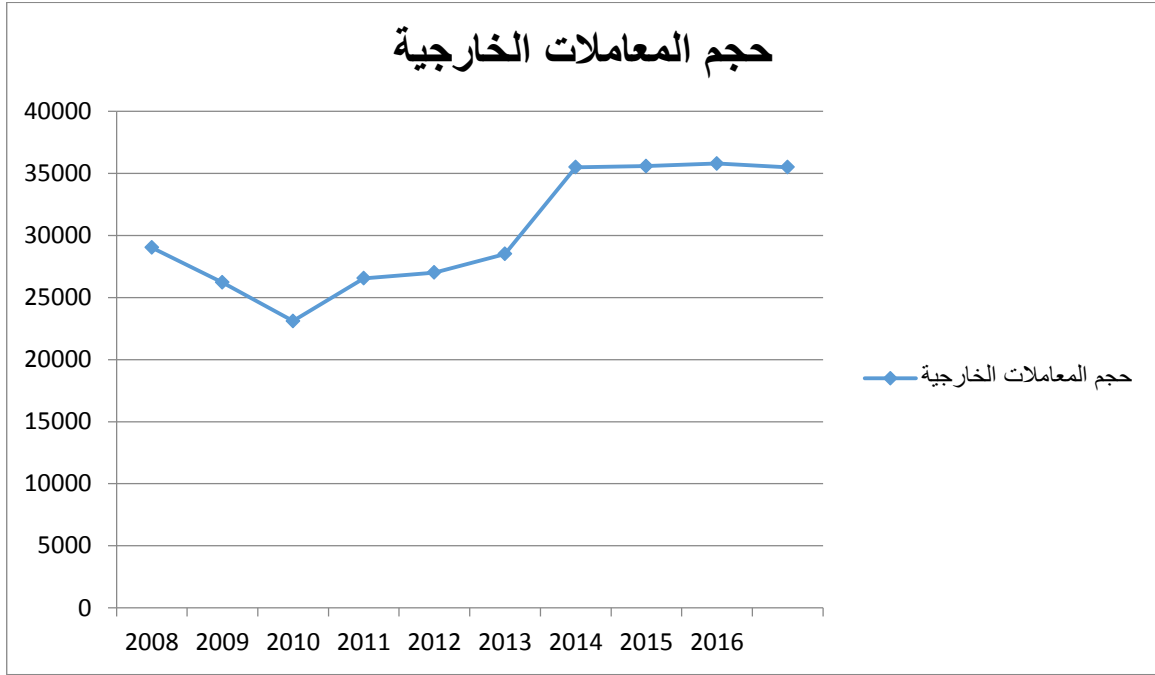
جدول (2-3) حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة الوحدة (مليون دج)

حجم المعاملات الخارجية	السنوات
29022	2008
26216	2009
23103	2010
26550	2011
27009	2012
28500	2013
35500	2014
35590	2015
35787	2016

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات البنك محل الدراسة.

الشكل (2-2) يمثل المنحنى البياني حجم المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليون دج.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه رقم (2-3) الموضح في الشكل رقم (2-2) ان في السنوات الثلاثة الاولى سجلت انخفاض بداية من سنة 2008 على 2010 حيث سجلت في سنة 2010 ما قيمته 23 103 مليون دج اما في ستة سنوات الموالية شهدت ارتفاعا محسوس بداية من سنة 2011 الى غاية 2016 ، حيث سجلنا من خلال دراساتنا أن أقل قيمة كانت سنة 2010 بقيمة 23 103 مليون دج .

و 2016 كانت اعلى قيمة قدرت ب 35787 مليون دج.

ونستنتج من خلال هذا أن الانخفاض راجع لارتفاع اسعار الصرف اما بالنسبة لحالة الارتفاع راجع لارتفاع رقم الأعمال في المعاملات الخارجية و انخفاض اسعار الصرف.

رابعا: تطور صافي الدخل

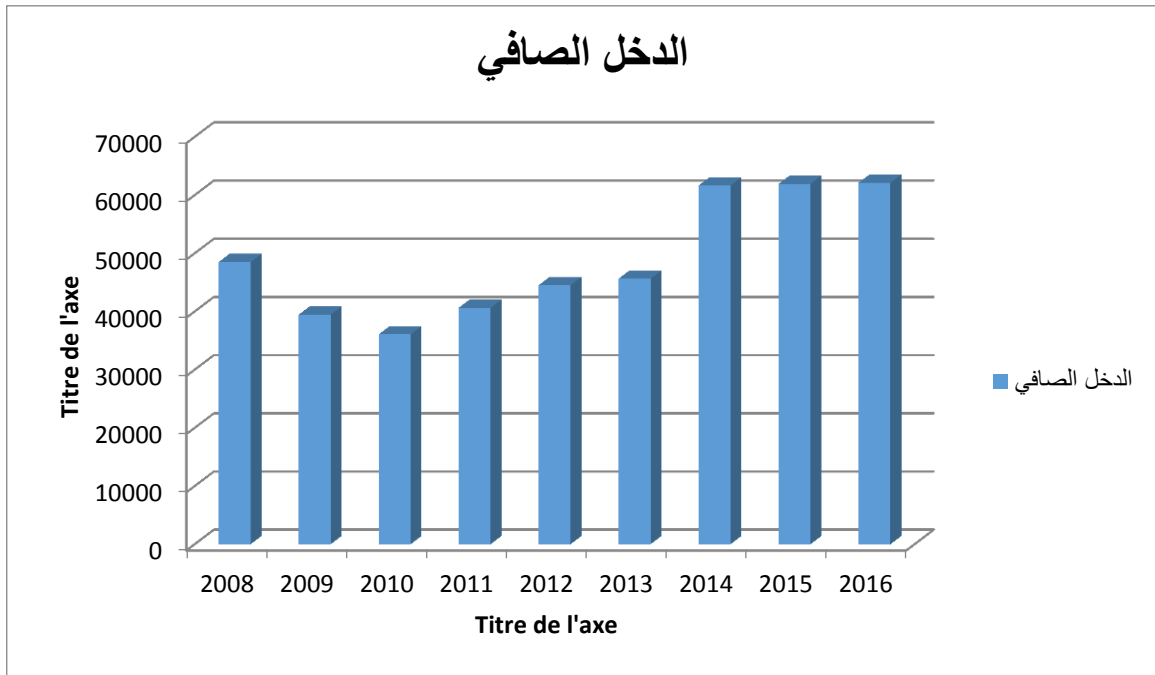
يمثل صافي الدخل للبنك كل العمليات الرئيسية والثانوية له من تمويل تجاري والتي من شأنها يحقق عوائد مطروحة منها المصاريف، ويستخرج صافي الدخل من جدول حسابات النتائج والملخصة في الآتي:

الجدول (2-4) تطور مبالغ صافي الدخل طول فترة الدراسة من طرف البنك/الوحدة (مليون دج)

السنوات	صافي الدخل
2008	48492
2009	39446
2010	36063
2011	40617
2012	44509
2013	45630
2014	61663
2015	61910
2016	62107

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك .

الشكل (2-3) يمثل الشكل البياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة/ الوحدة: مليون دج

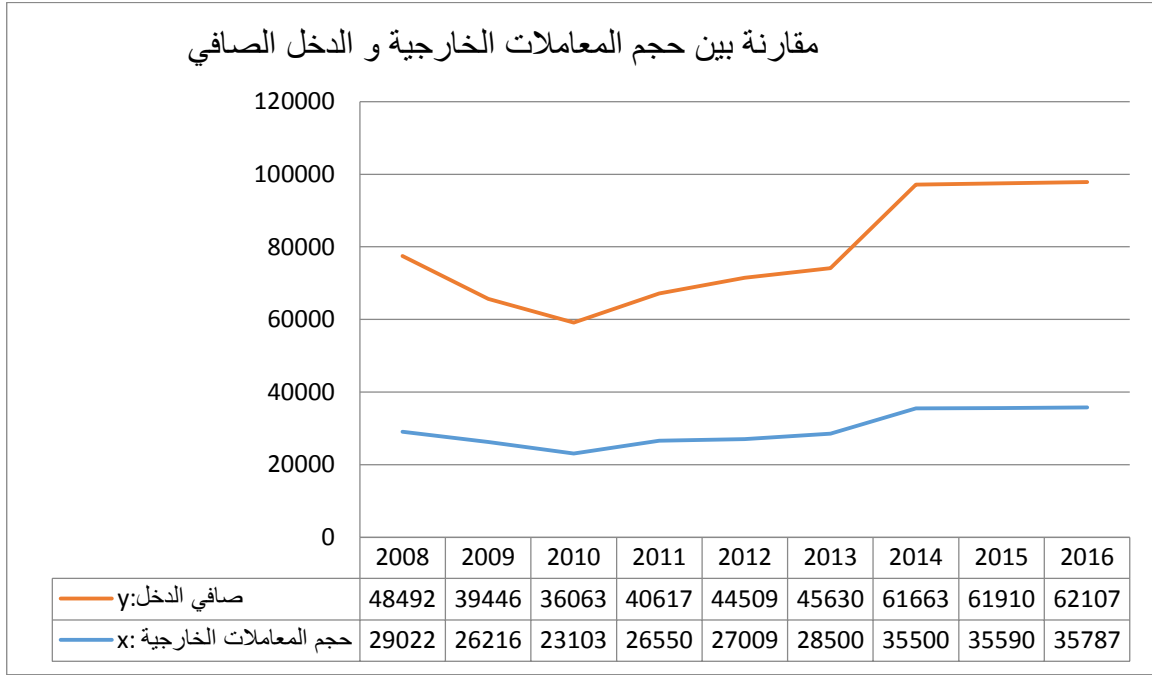


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات في الجدول رقم (2-4).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) الموضح في الشكل البياني رقم (2-3) أن الدخل الصافي للبنك شهد مرحلتين ويمكن تقسيمها كما يلي:

من سنة 2008 إلى سنة 2010 شهد البنك انخفاضا محسوس في الدخل الصافي بحيث سجلت أقل قيمة في سنة 2010 بمقدار 36063 في المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فقد سجلت ارتفاعا باهرا بداية من سنة 2011 بمقدار 40617 مليون دج قد شهد البنك أعلى قيمة من خلال فترة الدراسة هي سنة 2016 قدرت بـ 62107 مليون دج.

الشكل (2-4) يوضح مقارنة بين المعاملات الخارجية من الدخل الصافي / الوحدة: مليون دج.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (2-3) و (2-4).

نلاحظ من خلال الجدولين رقم (2-3) و (2-4) الموضحين في الشكل البياني رقم (2-4) ان هناك نفس العلاقة القائمة بين صافي الدخل وحجم المعاملات الخارجية وذلك من خلال تسجيله في ثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة (2008 إلى 2010) انخفاضا ملحوظ، اما أربع السنوات الباقية والمعتمدة من سنة (2011 إلى 2016) شهد ارتفاع محسوس في كل منهما.

خامسا: إيرادات الصرف

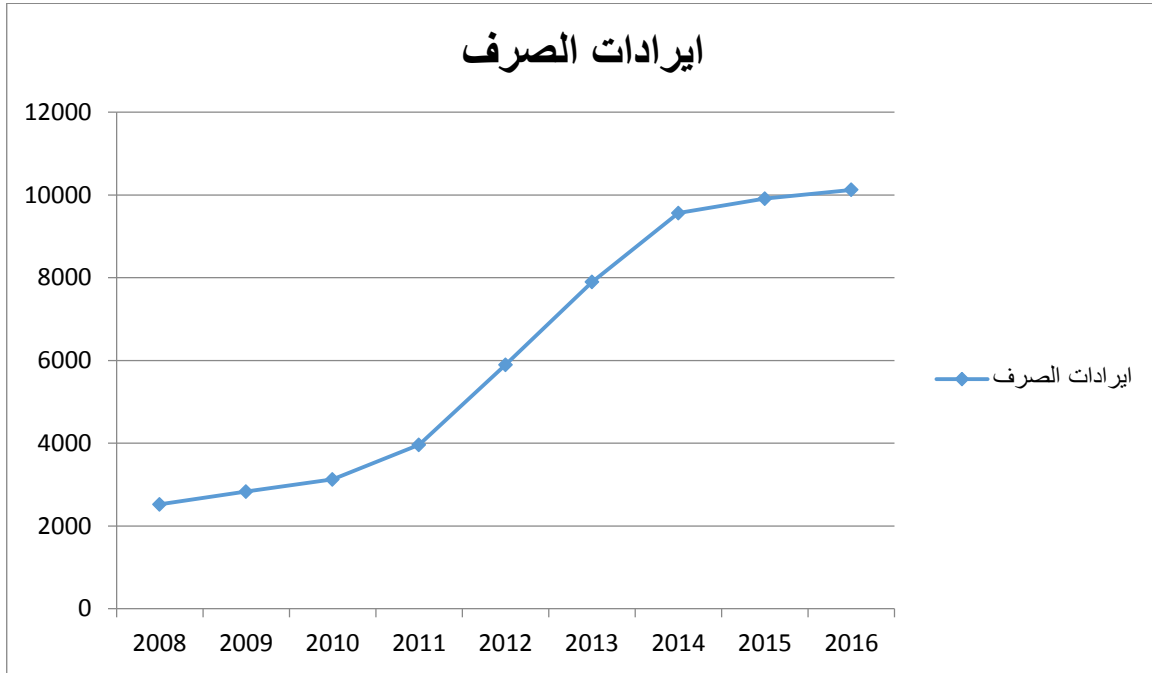
الجدول (2-5): يوضح إيرادات الصرف من خلال نفس فترة الدراسة (الوحدة مليون دج)

السنوات	إيرادات الصرف
2008	2523
2009	2832
2010	3125
2011	3960
2012	5896

7893	2013
9560	2014
9910	2015
10123	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنكية.

الشكل (2-5) يوضح إيرادات الصرف لفترة (2016/2008) الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (2-5).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-5) والمستمد من الجدول رقم (2-5) أن إيرادات الصرف قد شهدت ارتفاع ملحوظ في كل سنوات الدراسة.

سادسا: إيرادات فوائد القروض

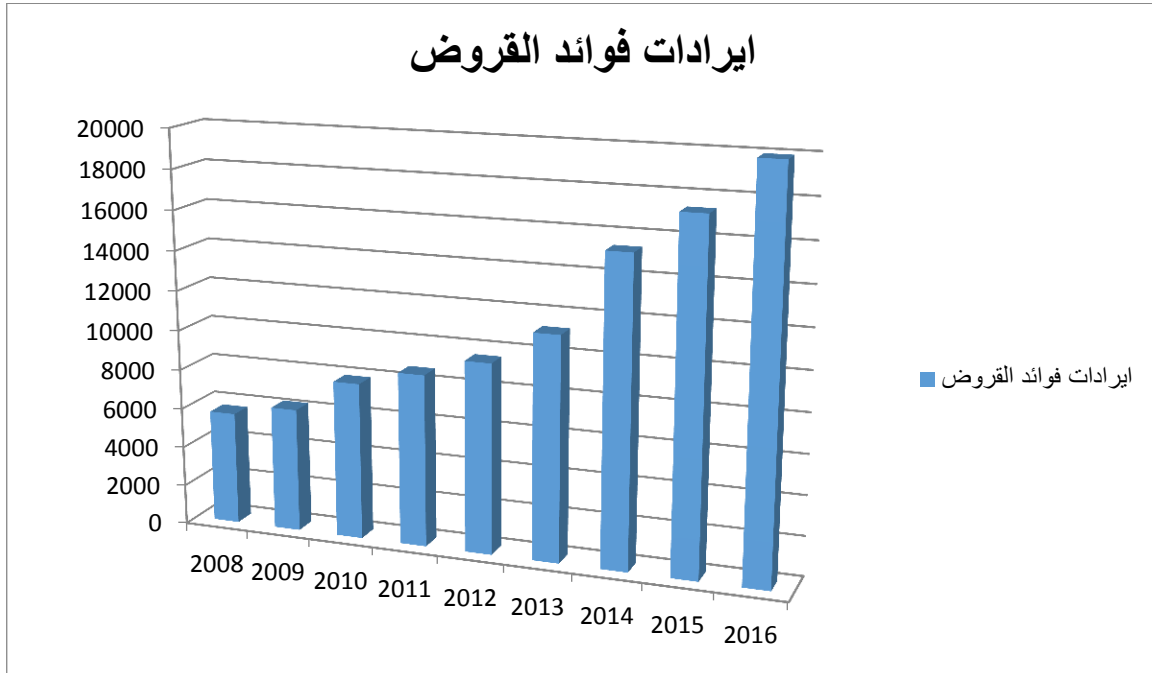
الجدول (2-6) يوضح إيرادات فوائد القروض (الوحدة مليون دج)

السنوات	إيرادات فوائد القروض
2008	5690
2009	6235
2010	7892
2011	8658
2012	9560

11233	2013
15352	2014
17346	2015
19932	2016

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنكية.

الشكل (2-6) الشكل البياني يوضح إيرادات فوائد القروض خلال (2008-2016) / الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول (2-6).

نلاحظ من خلال الشكل (2-6) المبرمج من خلال الجدول (2-6) أن إيرادات فوائد القروض شهد ارتفاعا طوال فترة

الدراسة حيث كانت أقل قيمة في سنة 2008 قدرت بـ 5690 مليون دج وأعلى قيمة كانت آخر فترة من الدراسة في سنة 2016

قدرت بـ 19932 مليون دج.

سابعاً: نسب إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف

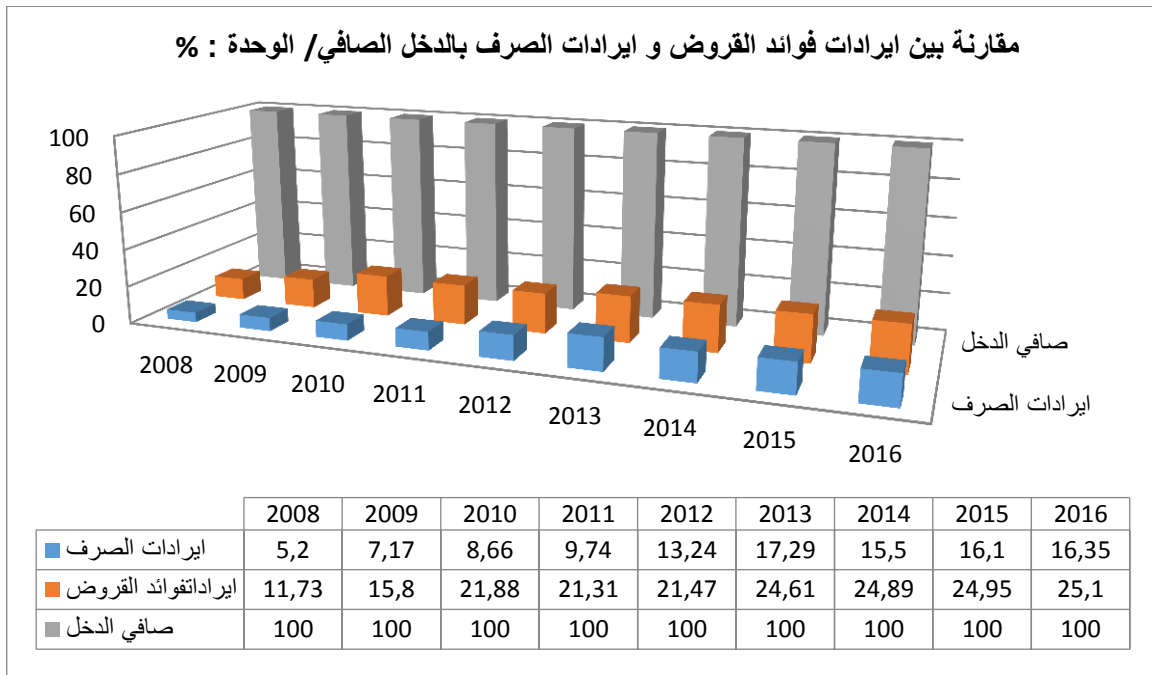
الجدول (7-2) يوضح نسب إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف خلال فترة الدراسة (2008-2016).

السنوات	نسب إيرادات فوائد القروض	نسب إيرادات الصرف	السنوات	نسب إيرادات فوائد القروض	نسب إيرادات الصرف
2008	11.73%	5.20%	2013	24.61%	17.29%
2009	15.80%	7.17%	2014	24.89%	15.50%
2010	21.88%	8.66%	2015	24.95%	16.10%
2011	21.31%	9.74%	2016	25.10%	16.35%

المصدر: من اعداد الطالبة.

الشكل (7-2) يوضح مقارنة بين إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف.

افتراضنا في هذا الشكل أن الدخل الصافي للبنك هو 100% وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل من إيرادات فوائد القروض وهي تعتبر نشاط رئيسي وإيرادات الصرف التي تدخل ضمن نشاط ثانوي للبنك حيث يقوم الرفع من ربحية البنك ومعرفة مدى اهتمام البنك بالنشاطات الثانوية.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجدول (7-2).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (7-2) المبرمج في الجدول (7-2) المتمثل في مقارنة إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف بالدخل الصافي نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف.

ثامنا: تقييم أداء البنك.

الجدول (2-8) يوضح مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية من 2008 الى 2016.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الأصول	7895861	899360	2367626	789650	789550	2122443	2581393
اجمالي الإيرادات	85356	70526	102566	78891	82562	98656	110223
صافي الدخل	48492	39446	36063	40617	44509	45630	61663
حقوق الملكية	62626	88189	125414	152074	176131	177063	191871
هامش الربح (PM)%	59.81	55.93	35.69	52.96	53.91	46.29	55.94
منفعة الأصول (au)%	10.69	7.84	4.33	9.71	10.46	4.67	4.27
الرافعة المالية (EM)	12.75	10.20	18.88	5.19	4.48	11.92	13.45
الفائدة على الأصول (ROA)%	6.07	1.68	1.55	5.14	5.64	2.16	2.39
العائد على حقوق الملكية (ROE)%	77.43	44.73	29.19	26.71	25.27	25.77	32.14

السنة	2015	2016
اجمالي الأصول	2591254	259342
اجمالي الإيرادات	110578	111234
صافي الدخل	61910	62107
حقوق الملكية	192010	192861

51.25	46.78	PM
7.45	5.35	AU
12.88	13.75	EM
1.77	3.45	ROA%
29.18	32.75	ROE%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنكية

الوحدة/ مليون دج.

من خلال ملاحظتنا لجدول رقم (2-8) رأينا بأن هامش الربح كانت طول فترة الدراسة إيجابية، أم منفعة الأصول فقد شهدت خلال فترة (2008-2010) انخفاض ملحوظ، ومن فترة شهدت انخفاضا ملحوظ وكان ثابت بين السنتين بالنسبة للرافعة المالية فكانت متذبذبة طوال فترة الدراسة وفيما يخص العائد على الأصول فكانت كذلك طول فترة الدراسة متذبذبة وكان حال العائد على حقوق الملكية من 2008 الى 2013 في انخفاض تام إلى غاية سنة 2015 شهد ارتفاع ثم انخفاض في سنة 2016.

إن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأداء البنك يمكن قياسها بالدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية، حيث تعتبر المعاملات الخارجية أهم عنصر يولد حركة تنقل.

تاسعا: جدول(2-9) يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط والارتباط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك.

معادلة الانحدار المبرمجة من خلال المتغيرات التابعة المتمثلة في صافي الدخل و المستقلة في حجم المعاملات الخارجية وهي كمايلي:

$$Y=2.16x + 15497.10$$

نستنتج من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط بأنه حتى لو كانت قيمة (X) قيمة منعدمة اي تساوي الصفر فإن (Y) ستتخذ قيمة ثابتة و موجبة.

المحسوبة F réel	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط r	المتغير المستقل	المتغير التابع
511.36	0.98	0.99	حجم المعاملات الخارجية (X)	أداء البنك ممثلا في الدخل الصافي (Y)

(Ftab) الجدولية = 548.31

p=0.05

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجداول المبرمجة في (2-3) و (2-4) باستعمال برنامج Excel المبرمج في الملاحق ص62

نلاحظ من خلال الجدول (2-9) ان معامل التحديد R^2 اتخذ قيمة موجبة و قريبة من الواحد و r معامل الارتباط اتخذ قيمة موجبة و قريبة من الواحد وهو ارتباط جيد هذا ما يدل على العلاقة الطردية الموجودة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي.

1-تحليل النموذج واختيار الفرضيات:

أ-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض كما هو موضح في الشكل (2-7) الموضح فيه مقارنة بين إيرادات الصرف وفوائد القروض، افترضنا أن صافي الدخل ثابت بنسبة 100 % وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل منهما في الرفع من صافي الدخل، أما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة أخرى، فإذا بدأنا بإيرادات فوائد القروض نلاحظ أن نسبها تمثل أكثر من 28 % من صافي الدخل الإجمالي طوال سنوات الدراسة وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بالإيرادات الأخرى وهذا أمر طبيعي لأنه النشاط الرئيسي للبنك وهو الوساطة المالية، وتبقى الملاحظة في مدى قيام البنك بمهامه الرئيسي، حيث سجلت السنتين الأوليتين نسبة تقدر حوالي 13% وتشهد لثلاث السنوات الموالية ارتفاع قدر ب 6% وكانت ثابتة وشهدت في الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة ارتفاعا حوالي 3%، حيث كانت أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة هي: 25.10% وكانت سنة 2016، وهذه من إجمالي صافي الدخل وهذا أمر يوضح أن البنك بدأ بإتباع استراتيجية جيدة في تسيير نشاطه وله الكفاءة في تسيير أصوله في السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص إيرادات الصرف فهي تعتبر نشاط ثانوي يقوم به البنك في أولوياته لما له أنشطة فرعية كثيرة من المعاملات الخارجية وغيرها.

النسب التي سجلتها إيرادات الصرف نسب لا بأس بها بالرغم من أن نشاطها يعتبر نشاط ثانوي، حيث سجلت في السنوات السنة الأولى ارتفاعا ملحوظ، وكانت أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة سنة 2013 قدرت ب 17.29% من إجمالي الدخل الصافي وفي سنة 2014 سجلت انخفاضا حوالي 2% ثم ارتفعت في سنة 2015 بنسبة 1.5% وهي نسبة جيدة مقارنة بإيرادات فوائد القروض، والاختلاف يكمن في حجم النشاط وحسب معلومات الدراسة فإن كلما ساهمت إيرادات القروض بنسبة في نفس الوقت تساهم إيرادات الصرف تقريبا بنصف نسبة فوائد القروض، وهذا أمر راجع إلى سياسة البنك.

ومنه تستنتج أن إيرادات الصرف تساهم بشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك وهذا ما تثبته الفرضية ويرجع إلى أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام ثابت أسعار الصرف لا تتأثر بالتغيرات التي تحصل في أسعار الصرف العالمية (قوى السوق).

ب-اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الجدول (2-9) الذي يوضح علاقة الانحدار الخطي البسيط بين صافي الدخل وحجم المعاملات الخارجية للبنك فيتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.98) من التغيرات التي تحصل في الدخل الصافي وسببها يعود إلى المعاملات الخارجية، وأوضح اختبار (Fréel) صحة النموذج حيث بلغ (Fréel) المحسوبة (511.36) وهي 2.10 من قيمة (Ftab) الجدولية (548.31).

قيمة (R^2) تدل على تمثيل العلاقة بين (X, Y) أي بين صافي الدخل (Y) وحجم المعاملات الخارجية (X)، من خلال المعادلة المقترحة (معادلة الانحدار) يعتبر (R^2) ذو فعالية جيدة، وهي تؤكد نفس النتيجة المتحصل عليها من خلال مقياس الارتباط الخطي البسيط. نستطيع القول أن العلاقة بين (X, Y) هي علاقة خطية جيدة، وحتى نتأكد من معامل التحديد (R^2) المتحصل عليها هي قيمة موضوعية.

*أولا: استخدمنا مقياس فيشر حيث استنتجنا مايلي:

$$F_{\text{tab}} < \text{Fréel} < 548.31 < 511.36$$

إن الشكل (2-4) الذي يوضح مقارنة بين المعاملات الخارجية وصافي الدخل للبنك بين مدى صحة العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة طردية فكلما زادت نسبة إيرادات المعاملات الخارجية زاد صافي الدخل وكلما انخفضت، انخفض معها صافي الدخل بنسبة معينة وهذا ما نلاحظه طول فترة الدراسة (2008 – 2010) أن هذه الفترة شهدت انخفاضا واضحا في حجم المعاملات الخارجية وكذلك صافي الدخل في نفس الاتجاه، أما في ستة السنوات الأخيرة من فترة الدراسة من (2011-2016) شهدت ارتفاعا محسوس مما يعني أنها تساهم في الرفع من قيمة صافي الدخل للبنك وبطريقة غير مباشرة تساهم في ربحية البنك.

ونستخلص مما سبق بأن حجم المعاملات الخارجية تلعب دورا كبيرا وهاما في زيادة قيمة صافي الدخل له، كما أن العلاقة القائمة بينها هي علاقة طردية، ونستنتج مما سبق بأن السبب الرئيسي لتطور المعاملات الخارجية ومساهمتها في الزيادة من قيمة صافي الدخل هو نظام الصرف الثابت القائم في الجزائر.

2-تقييم الوضعية المالية للبنك الخارجي:

بعد أن جمعنا المعطيات والمعلومات والبيانات وتم دراستها وتحليلها بالطرق اللازمة ما هو متوفر من معلومات عن البنك. وذلك من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (2-8) الذي يوضح أهم المؤشرات التي تقيس اداء البنك من جانب الربحية وهي مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن مؤشر الأصول ROA إلى مكونيه هامش الربح PM الذي

يعكس مدى كفاءة البنك ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول AU التي تعكس الاستعمال للأصل للأصول في البنك، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب هامش الربح.

التي حققتها البنك خلال فترة الدراسة كانت إيجابية حيث أعلى نسبة كانت في سنة 2008 قدرت بـ 59.81% أما أقل نسبة كانت في سنة 2010 حيث قدرت بـ 35.69% أما في فيما يخص منفعة الأصول AU فقد كانت طول فترة الدراسة متذبذبة وسجلت أعلى قيمة في أول سنة من الدراسة 2008 بـ 10.69% وأقل قيمة كانت آخر فترة من الدراسة 2014 بـ 4.27% وأما من جانب مؤشر العائد على حقوق الملكية فقد شهد مرحلتين حيث سجل خلال سنوات الأولى انخفاضاً ملحوظاً وهذا راجع إلى انخفاض العائد على الأصول حيث كانت أدنى نسبة حققتها خلال فترة الدراسة هي سنة 2012 قدرت بـ 25.27% وشهدت خلال أربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة من 2013-2016 ارتفاعاً ويعود ذلك على الفائدة على الأصول كذلك. من خلال تحليل النتائج يمكننا توضيحها فيما يلي:

- **جانب الربحية:** فقد حقق بنك الجزائر الخارجي نسب جيدة وهذا ما توضحه من خلال مؤشرات الربحية الثلاثة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح) وذلك عبر فترة 2008-2016 فترة الدراسة، وقد يعود ذلك على رفع البنك من إجمالي أصوله والرفع من أدائه مما يعكس ذلك على إجمالي الإيرادات.
- **جانب الكفاءة:** أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة مراقبة التكاليف هامش الربح على العموم ان البنك يتمتع بكفاءة جيدة في تسيير أصوله ومراقبتها، وقد يعود ذلك إلى كفاءة عمله ونجاح استراتيجية.
- **جانب الإنتاجية:** سجلت بيانات مؤشر منفعة الأصول تذبذبات طول فترة الدراسة وهذا ربما يعكس ذلك إلى تنوع البنك في المحفظة المصرفية.
- **جانب الرافعة المالية:** يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى مخاطره بأموال الغير في استثماراته، كما رأينا في الدراسة فإن البنك قد حقق أقل مخاطر وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول AU إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية وهذا ما يفسر ضعف النسب المحقق في منفعة الأصول AU .

3- تحليل متغيرات الدراسة:

- **إيرادات فوائد القروض:** تدخل ضمن النشاط الرئيس تمثل إيرادات فوائد القروض الحجم الأكبر من إيرادات البنك، وفي هذه الدراسة تعتبر إيرادات فوائد القروض ناتجة لجميع أنواع القروض (الائتمان) الذي يمنحه البنك من ائتمان على الاستثمارات طويلة وقصيرة المدى وعلى الاستغلال وقروض شخصية وغيرها.

فكل هذه الأنواع تجمع في حساب Produits d'exploitation bancaire الموجود في جدول حساب النتائج، وفي الشكل البياني الموضح فيه إيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة من سنة 2008-2016 شهد ارتفاع ملحوظ حيث قدرت أقل قيمة في سنة 2008 بـ 5690 مليون دج وأعلى قيمة كانت سنة 2016 حيث قدرت بـ 19932 مليون دج وهذا راجع لعدة أسباب قد تكون من اسبابها السياسية، حيث تحللت فترة الدراسة مجموعة من القرارات السياسية التي الغت قروض الاستهلاك وهذا ما شجع على قروض الاستثمار حيث يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على امتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويستفيدون أيضاً من الصندوق الوطني وذلك لدعم القرض المصغر.

-إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية: تدخل ضمن النشاط الثاني للنشاطات الرئيسية للبنك، وتعتبر المعاملات الخارجية جزءاً من عمليات الصرف، بحيث تتكون من نوعين، يتمثل النوع الأول في العمليات التي نشأ بغرض تجاري كتحويل العمليات التجارية (التصدير والاستيراد) وبغرم من تنوعه لمختلف العمليات لم يصدر منه أي تراجع لدور البنك لكونه الممثل الرسمي في التجارة الخارجية، عمل على العكس مازال البنك يحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية وهذا ما يرجع إلى تسجيله في الواردات من حصته التجارية، بينما في الصادرات يعالج البنك الخارجي حوالي 98% من حجم المبادلات، ومن خلال هذا نستنتج بان البنك يفرق بين العمليتين في سعر الصرف.

ومن خلال ملاحظتنا للشكلين الموضح فيهما إيرادات الصرف وحجم المعاملات فإنهما شكلان علاقة طردية نوعاً ما وهذا لأن المعاملات الخارجية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات الصرف، وحيث نلاحظ تطور في إيرادات الصرف. على طول فترة الدراسة ارتفاعاً كبيراً ملحوظ، ويرجع هذا الأمر على ارتفاع معدلات الصرف بصفة عامة والدولار والأورو بصفة خاصة، مع العلم أن الجزائر تعد الشريك الاقتصادي الأول لأوروبا وأمريكا وكذلك رأينا في التحليل السابق أن الجزائر إلى حد كبير لاستثمار بمعدلات فوائد منخفضة، كل هذه العوامل وغيرها جعلنا من إيرادات الصرف تطورا لدى البنك عبر سنوات الدراسة. بعد ان تطرقنا إلى تحليل الشكلين السابقين كان لا بد أن نتطرق إلى نوع نظام الصرف المتبع في الجزائر، لان النظام يبين ويوضح سياسة الصرف في البلد ومدى تحرير التجارة الخارجية فيه وتنقل رؤوس الأموال إلى الخارج، ولقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: (وفيما يخص الدينار الجزائري فإن بنك الجزائر يقوم بتسيير الدينار الجزائري وفقاً لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بغرض ومعزز بشكل واضح للعملة الصعبة¹). إن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار، فالذي يميز التعويم المارد عن بقية التصنيفات الوسطية انه يكون دون اعلان مسبق لمسار الصرف، غير أنه في الجزائر مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائماً في ادنى مستوياته، بالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف بشكل أسبوعي، بالإضافة إلى أن السلطات النقدية تقوم بتصريح اتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو اقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم.

الأمر الذي دفع البنك الجزائري للتصريح بهذه المعلومات وهو الضغوطات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي². وكخلاصة نستنتج بأن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، بالرغم من تصريحاتها على أنها تتبع نظام الصرف العائم. وهنا تثبت الفرضية الرئيسية التي تنص على أن التقلبات في أسعار الصرف لا يؤثر على أداء البنوك لكون أن نظام الصرف في الجزائر ثابت والسلطة النقدية هي التي تحدده.

-صافي الدخل: وهو ما يسمى (produit net bancaire) المدرج في جدول حسابات النتائج لدى البنك، ويمثل جميع إيرادات السنوية التي تحصل عليها البنك من جميع العمليات التي من شأنها يحقق ربما جراً نشاطها كما رأينا في التحليلين السابقين (إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف فهما جزأينا من صافي الدخل كما سنوضح من خلال الشكل البياني لها في الدخل فقد شهد مرحلتين على مر سنوات الدراسية خلال ثلاث سنوات الأولى (2008-2010) سجل انخفاض السنوات الموالية الأخيرة

¹ - آيت يحيى سيمير، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، تاريخ النصف: 2013/05/26، ص 69

¹ - <http://web.lueded.net/009/A905.pdf>

² - معلومات مقدمة من قبل البنك المركزي.

(2011-2016) سجلت ارتفاعا مستقر وتحسن ملحوظ، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالبنك ونشاطاته المختلفة كمشاركته في الاستثمارات المحلية مثلا، أما الأسباب الخارجية (كالعادات والتقاليد) المجتمعية والقرارات السياسية، وفي الشكلين السابقين لاحظنا تطورا واضحا طول فترة الدراسة اما صافي الدخل فكان خلال اربع سنوات الأخيرة تحسن مقارنة للسنوات الثلاث الاولى لفترة الدراسة في حالة انخفاض وهذا كله راجع إلى العلاقات الطردية المذكورة مسبقا، فمجموع إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القرض يمثلان جزءا من صافي الدخل فأبي أسباب تؤثر في إيرادات الصرف فهي حتما سوف تؤثر على الدخل الصافي .

خلاصة الفصل:

تم تخصيص هذا الفصل الى جانب تطبيقي من دراستنا، حيث طبقنا كل ما توصلنا اليه من الجانب النظري من اجل الوصول الى صحة الفرضيات و ما مدى تطبيقها مع الواقع العملي، حيث استخدمنا في تقييم البنك الجزائري الخارجي و العائد على حقوق الملكية و هامش الربح، و كذلك تم استخدام نموذج الانحدار لدراسة اثر تقلبات اسعار الصرف على اداء البنك.

و من اهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا الفصل كالتالي:

- ان نظام الصرف في الجزائر نظام ثابت.
- صعر الصرف تحدده السلطة النقدية.
- تحديد عملة الدينار الجزائري بسلة من العملات الاجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع مختلف البلدان.
- اهم العملات التي يتعامل معها البنك الدولار و الاورو.
- مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الاداء المالي للبنك من حيث الربحية (PM/ROA/RAE) .

الختام

الخاتمة:

يعتبر تقلب أسعار الصرف العالمية من أهم المواضيع الكبرى التي لها أهمية في الاقتصاد الوطني والتي تنشط في المجال الدولي. فالمعاملات الدولية تقوم بتحويل الاموال الاجنبية المستلمة الى عملة محلية، حيث أن نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون به وغيرها من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وهذا الأخير يؤثر في الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية، وكما رأينا في الدراسة الميدانية بأن أداء بنك الجزائر الخارجي (BEA) كان أداء جيدا طول فترة الدراسة، لكن ما ميز هذه الدراسة هو تقلبات أسعار الصرف لم يؤثر على الأداء المالي للبنك ويرجع ذلك الى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر مع تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلاد، مع العلم فان سعر الصرف تحدده السلطة النقدية ويتم تحيينه كل أسبوع.

وكخلاصة لما توصلنا اليه من خلال هذه الدراسة فان تأثير تقلبات أسعار الصرف على اداء البنوك مرهون بنظام الصرف الذي يحدده البنك المركزي، وسنعرض فيما يلي أهم النتائج واختبار للفرضيات وكذلك التوصيات والاقتراحات:

أولا: نتائج البحث:

- 1/ ان نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري سلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية للبلدان، رغم تصريح بنك الجزائر بأنه يتبع تعويم المدار.
- 2/ أهم العملات الأجنبية التي يتعامل بها البنك هي الاورو والدولار.
- 3/ يتم تحديد سعر الصرف من قبل الدولة.
- 4/ اكتشفنا بأن أغلب الدراسات السابقة لجأت الى موضوع أثر تقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يؤكد لنا مدى أهمية تقلبات سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد الوطني، والعالم كله فهي ظاهرة عالمية.
- 5/ أن تحديد التعامل في مجال الصيرفة واختيار التقنيات اللازمة لتغطية مخاطرة مرهون باختيار نظام الصرف السائد في البلد.
- 6/ من تطبيق المؤشرات على بنك الجزائر الخارجي توصلنا الى النتائج التالية:
 - أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاع ملحوظ ومقبول في ربحية البنك.
 - يبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في ادارة ومراقبة تكاليفه، حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 59.81% في سنة

2008.

- ان استعمال الادوات الاحصائية لدراسة متغيرات البحث يوضح وبشكل كبير المراد الوصول اليها، هذا ما تبين لنا من دراسة أثر المعاملات الخارجية على صافي الدخل للبنك.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

1/ من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى أن إيرادات الصرف الأجنبي تساهم بشكل كبير في الرفع من صافي الدخل للبنك، حيث سجلت مساهمتها في الرفع من صافي الدخل طوال فترة الدراسة (2008-2016) عن ما لا يقل (6.20%) من مجمل الدخل مقارنة بإيرادات القروض التي هي الأخرى سجلت خلال نفس الفترة ان لا يقل عن (12.73%) وتبقى (83.07%) للنشاطات الأخرى، هذا ما يعني أن نشاط عمليات الصرف له أهمية كبيرة للبنك تضاهي النشاط الرئيسي له رغم أنه يعتبره نشاط ثانوي.

2/ من خلال تشكيل معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OMS) وبعد تحليل كل كم معامل الارتباط (r) ومعامل التحديد (R^2) وباختيار النموذج بمقياس فيشر (F-TEST) توصلنا الى أن العلاقة بين الإيرادات التي حققتها كل من حجم المعاملات الخارجية وصافي الدخل هي علاقة طردية مقبولة، حيث كلما تغيرت نسبة إيرادات المعاملات الخارجية يتغير صافي الدخل بنسبة معينة وفي نفس الاتجاه، حيث سجلت قيمة ($r=0.99$) وهو يدل على ذلك، أما معامل التحديد قدر ب ($R^2=0.98$) وهذا يعني أن العلاقة بين (XY) متينة والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح.

ثالثا: التوصيات:

- لقد تطرقنا في موضوع أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك من الجانب النظري والتطبيقي، حول ما مدى تأثير أداء البنوك بتقلبات أسعار الصرف، وبعد صحة الفرضيات واستخلاص النتائج، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات:

1/ يجب التحكم في المؤشرات النقدية وتنوع مصادر الحصول على العملة الصعبة كتشجيع الصادرات خارج المحروقات، حتى لا تتأثر أسعار الصرف بشكل سلبي.

2/ يفضل أن تتضمن أسعار الصرف مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن المعاملات التجارية الدولية.

رابعا: آفاق البحث:

- ان موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك في المجال المالي والاقتصادي الذي يحضنا باهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين والذي لايزال يحتاج الى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي اهتمت بأثر تقلبات أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي فقط دون الإشارة الى

الاقتصاد الجزئي، الذي يعتبر أداة فعالة في تحسين الاقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها ستساعد على تحسين الاقتصاد

الكلي، ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع، فمن آفاق هذه الدراسة مايلي:

1/ محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مختلفة عن بيئة الدراسة.

2/ نقترح المواضيع التي لها علاقة بالموضوع:

- محاولة اجراء دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك التجارية من أجل معرفة مدى تأثير أسعار الصرف على أدائها وذلك خلال فترة زمنية معينة.
- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة الجزائر.
- القيام بدراسات أخرى مقارنة على أسواق مالية أخرى في الوطن العربي للتعرف على مدى الاختلاف أو التباين في أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في الأسواق المالية العربية والاستفادة منها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

- 01/ أحمد عوض حافظين زايد، مبادئ الأعمال المصرفية، الإصدار الأول الالكتروني، فبراير 2017، مطبوعات Kei .publications
- 02/ فلاح الحسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000.
- 03/ عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على اختلال توازن المدفوعات، دار النهضة، مصر، 1987.
- 4/ عبد الحسين جليل عبد الحسن الفالجي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، جامعة الكوفة الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007 .
- 5/ نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن 2007 .
- 6/ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2005 .
- 7/ محمود حميدات مدخل لتحليل النقد بين ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، 1996 .
- 8/ مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

البحوث الجامعية:

أ / أطروحات الدكتوراه :

- 1/ دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أطروحة الدكتوراه، 2014 .
- 2/ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقياد، تلمسان، 2012 .
- 3/ بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .

4/ هذلول بربور، العوامل المؤثرة على إنتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتوراه، الأردن، 2008 .

ب/ رسائل ماجستير:

1/ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسائل ماجستير، جامعة وهران، 2012 .

2/ عطا الله بن طيرش أثر تغيرات سعر الصرف على تعزيز التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز الجامعي، غرداية، 2011 .

3/ السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة ملح بسكرة، رسالة ماجستير، 2005.

4/ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2011 .

ج / رسائل ماستر :

1/ باعمارة بشير ، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2012 .

د/ المجالات :

1/ رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي المصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، معهد الغدارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد31، 2012.

2/ بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تفي بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003.

3/ محمد راتول الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات بلاد شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف الجزائر، 2006 .

4/ آيت يحي سميّر، التعويم المدار بين التصريحات و الواقع، تاريخ النصف، 2013 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1/ François Ducrey, Analyse de régression 20-04-2014 .

2/ S Gunes, the effect of exchange rate en the international trade in turkeym2013.

ثالثا : المواقع الالكترونية

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، الجزائر، مارس، 2016/2013 .

- <http://www.google.dz>

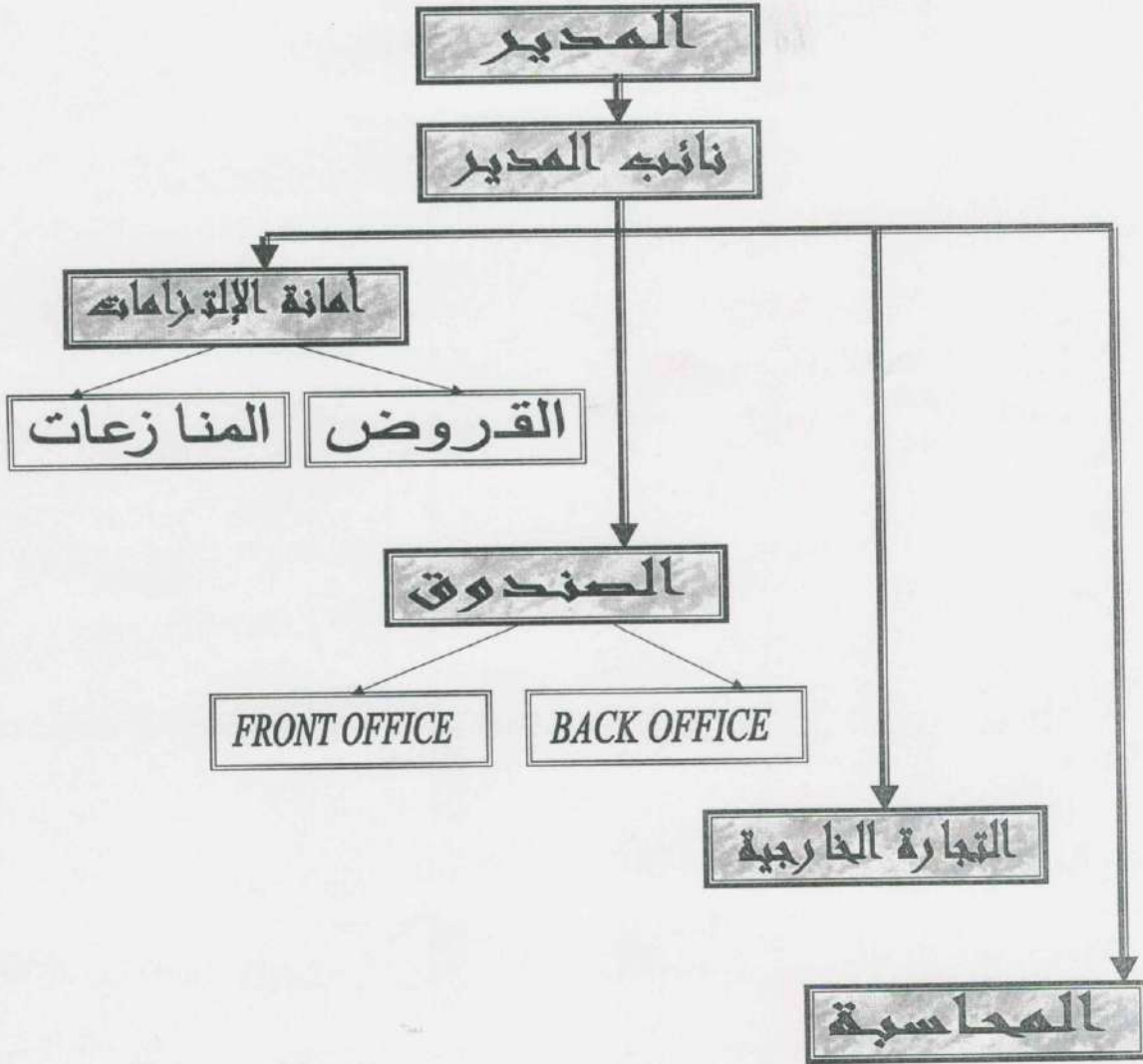
- <http://web.luedld.net>

- [http:// www.bea.dz](http://www.bea.dz)

- www.bavk-of-algeria.dz

قائمة الملاحق

الشكل رقم: 01-03: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي



Le bilan de la Banque en 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 616
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
TOTAL DE L'ACTIF		2 367 626 126

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 905 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ÉCART D'ÉVALUATION	95 661
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
TOTAL DU PASSIF		2 367 626 126

HORS BILAN

U: Milliers DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2010
A ENGAGEMENTS DONNES 474 693 56,52		
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	325 435 015
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	46 251 041
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	103 007 901
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0
B ENGAGEMENTS RECUS 804 256 15,74		
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	796 938 552
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	7 317 964

POUR CONFIRMATION		31/12/2010
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	474 693 957
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	804 256 516
		1 278 950 472

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		c
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 065 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 966 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 186 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de
DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	828 967 776	735 466 356	93 501 420
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 228 584	421 286 951	148 941 633
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 928	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	208 032 548	175 980 477	32 052 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS	823 232 437	719 333 005	103 899 432
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 390 430	712 657 288	103 733 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 675 717	166 290

ملحق رقم (06)

n=9

x	y	(x-x)	(x-x) ²	(y-y)	(y-y) ²	(x-x)(y-y)	(xy)	Zx	Zy	ZxZy
29022	48492	-675,44	456225,1975	-445,44	198420,7531	300872,9753	1407334824	-0,150989543	-0,04558233	0,006882455
26216	39446	-3481,44	12120455,42	-9491,44	90087517,64	33043936,53	1034116336	-0,778245656	-0,97125953	0,755878511
23103	36063	-6594,44	43486697,53	-12874,44	165751319,8	84899808,64	833163489	-1,474128865	-1,31744193	1,942079174
26550	40617	-3147,44	9906406,531	-8320,44	69229795,75	26188136,64	1078381350	-0,703582954	-0,8514311	0,599052408
27009	44509	-2688,44	7227733,531	-4428,44	19611120,2	11905626,86	1202143581	-0,600977624	-0,45316273	0,272340661
28500	45630	-1197,44	1433873,198	-3307,44	10939188,75	3960480,975	1300455000	-0,267677957	-0,3384508	0,090595818
35500	61663	5802,56	33669650,98	12725,56	161939764,2	73840743,09	2189036500	1,297109211	1,30220613	1,689103564
35590	61910	5892,56	34722210,98	12972,56	168287197,6	76441504,31	2203376900	1,317227903	1,32748164	1,748595856
35787	62107	6089,56	37082686,86	13169,56	173437193,5	80196740,2	2222623209	1,361265485	1,34764065	1,834496702
3E+05	440437		180105940		859481518,2	390777850	13470631189			8,93902515
x bare	29697,44		$S^2x = (x-x)^2/n$		$S^2y = (y-y)^2/n$			$Zx = (x-x)/Sx$	$Zy = (y-y)/Sy$	$Ry/x = (ZxZy)/n$
y bare	48937,44		$S^2x =$		$S^2y =$					
			20011771,14		95497946,47					
		$Sx =$	4473,451815	$Sy =$	9772,305075				$Ry/x =$	0,993225017

RAPPORT DÉTAILLÉ

Statistiques de la régression

Coefficient de déterm mul	0,993225017
Coefficient de déter Rv2	0,986495934
Coefficient de déter Rv2	0,984566782
Erreur-type	1287,660954
Observations	9

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	1	847875023,1	847875023,1	511,362396	8,37E-08
Résidus	7	11606495,13	1658070,733		
Total	8	859481518,2			

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inféri conf = 95%	Limite supé confidence = 95%
Constante	-15497,42918	2881,567083	-5,37812542	0,00103245	-22311,25258	-8683,605774
Variable X 1	2,169711059	0,095948349	22,61332342	8,3724E-08	1,942829265	2,396592853

<i>Limite inferi conf = 50,0%</i>	<i>Limite supé confi = 50,0%</i>
-17546,63192	-13448,22644
2,101478179	2,237943938